العلاقة السببية بين منهج التخطيط والتنمية
– بحث تحليلي للتجربة الماليزية –

أ. د. عبد الجبار محمود فتاح العبيدي/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد
الباحث/ زينة مؤيد محمود / هيأة المسح الجيولوجي العراقية

المستخلص

إن العلاقة بين التخطيط والتنمية، تكتسب' شكلها وطبيعتها من خلال دور التخطيط في إخضاع عملية التغيير والتحوّل للأوضاع الاقتصادية من وضع الى وضع آخر أكثر تقدماً"عن طريق إعتماد منهج التخطيط لتحديد معالم خطوط السير المجدول زمنياً"لعملية التغيير والتحوّل وفقاً"لرؤية الحكومة وفلسفتها باتجاه الانتقال من وضع إقتصادي وإجتماعي متخلف الى وضع إقتصادي وإجتماعي آخر يسمح بجعل عملية النمو مستمرة، ويمكن تبيّن تلك العلاقة من خلال دراسة تجارب الشعوب قاطبةً"ولمختلف المراحل التاريخية للتطور وللمستويات المختلفة للتخطيط، وليس إختيارنا للتجربة الماليزية في التنمية هو محاولة لاثبات أهمية التخطيط أياً"كانت مستوياته وأياً"كانت الأنظمة التي يعمل في ظلها، بقدر ماهو محاولة لتبيّن وإثبات العلاقة بين التخطيط والتنمية التي ترتقي الى مصاف العلاقة السببية، وليس العلاقة التفاعلية والقرينية كما يعتقد بعض المهتمين والمفكرين الاقتصاديين. حيث أدركت الحكومات الماليزية المتعاقبة في إطار سعيها لتعزيز إستقلالها وتعزيز وحدتها الوطنية وتحقيق التنمية والدخول في الحداثة، ضرورة إنتهاج التخطيط في تحديد إتجاهات وخطوط السير للمجتمع المنشود وفق منهج تنموي مجدول زمنياً"محدداً"بتوجهات وأهداف مرحلية بعيدة ومتوسطة الأمد في حدود الامكانيات والموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة محدثة تحولات تنموية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. إقتصادياً"بتحول هيكلها الاقتصادي من إقتصاد أولي الى إقتصاد صناعي متنوع ومتقدم تكنولوجيا، مكنها من تنويع صادراتها، محققة بذلك تنوعاً"في مصادر الدخل القومي وإقتصاد قادر على التنافس عالمياً" الى جانب إعادة توزيع الثروات والدخول بين مجتمع متعدد الاعراق والاثنيات عن طريق تحقيق نمو إقتصادي مستدام دون اللجوء لمصادرة الثروات بأساليب قسرية، وتخفيض نسب الفقر بين أفراد مجتمعه من خلال توفير فرص العمل المنتج والسعي لاكتساب المهارات عن طريق الانتقال بالتعليم من التلقين الى التعليم الفني المواكب لمتطلبات سوق العمل المنتج، إجتماعياً"

المصطلحات الرئيسة للبحث/ التخطيط للتنمية-التحول الاقتصادي-التخطيط التأشيري-التخطيط الستراتيجي- الاقتصاد الماليزي-عدالة توزيع الدخول.

*بحث مستل من رسالة ماجستير

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 95 المجلد 23
الصفحات 302- 325

المقدمة

إعتمدت ماليزيا إبتداءاً من منتصف الستينات من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر التخطيط لتحقيق التنمية بما يتلائم ومتطلبات كل مرحلة من مراحلها. محدثة بذلك تحولات هيكلية من خلال نقل الاقتصاد الماليزي من إقتصاد يعتمد على قطاعات أولية الى إقتصاد متنوع يقوم على قطاعات إنتاجية، محققاً بذلك نمواً إقتصادياً مترافقاً باعادة توزيع أكثر عدالة للدخل وتحشييد الموارد البشرية وإستغلالها أفضل إستغلال باتجاه رفع معدلات الاستخدام والحد من الفقر.

مشكلة البحث

إن مشكلة البحث تتمثل في كيفية تحقيق تنمية إقتصادية مترافقة بعدالة أكبر في توزيع الدخول وتوظيف الزمن توظيفاً عالي الكفاءة لكسر فجوة التخلف والسير باتجاه التقدم المعزز بالاستقلال.

أهمية البحث

إن أهمية البحث تكمن في كونه يتناول موضوعاً على درجة عالية الاهمية يتمثل بالعلاقة بين التخطيط والتنمية للتحوّل الاقتصادي المتضمن أساساً تحديد الامكانات والموارد المتاحة التي من شأنها أن تشكل المصدر الأساسي للنمو والتنمية بالإعتماد على الموارد المحلية أساساً للشروع في تحقيق تنمية حقيقية، هذا عدا ما يشكله ذلك من حفز للقطاعات المنتجة باتجاه التشابك القطاعي.

فرضية البحث

إن تنويع مصادر الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الماليزي يتطلب إستغلال كافة الموارد والخامات المتاحة من خلال التخطيط للتحول الاقتصادي الذي لايتضمن على معنى التنمية فحسب، بل وعلى إتجاهاتها أيضاً وفلسفتها، ولا يمر إلا من خلال بناء الصناعات التي تشكل الطريق، ليس لاستغلال الخامات والموارد المعدنية المتاحة، فحسب، بل وإستيعاب الموارد البشرية المعطلة والعاطلة وبأشراك وحفز القطاع الخاص وهذا لايمكن ان يحصل دون إعتماد التخطيط أياً كانت أشكاله وإتجاهاته كأسلوب للتحول الاقتصادي الاجتماعي وللحاق بركب العالم المتقدم، وهنا يفترض الباحث وجود علاقة سببية بين التخطيط والتنمية للتحوّل الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل القومي.

أهداف البحث

يهدف البحث الى التأكيد على ضرورة التخطيط للتحوّل الاقتصادي باتجاه:

أ- تنويع النشاط الاقتصادي ومعالجة التشوه الحاصل في بنية الاقتصاد الماليزي .

ب- تشجيع الاستثمار الخاص في توسيع وإقامة الصناعات التحويلية وفق الموارد المتاحة.

ج- توفير فرص العمل من خلال إعتماد ستراتيجية للتنمية تضع في مقدمة أهدافها خفض معدل البطالة والعدالة في جني ثمار التنمية.

د- سد حاجة السوق المحلي من السلع نصف المصنعة والمصنعة.

منهجية البحث

إعتمد البحث المنهج التحليلي الاستقرائي والاستنباطي.

ووصولاً لهدف البحث فقد تم تقسيمه على المحاور الآتية:

المحور الاول: مدخل مفاهيمي يتناول الاطار النظري لمفاهيم التخطيط والتخطيط الستراتيجي.

المحور الثاني: التخطيط للتحول الأقتصادي في ماليزيا يتناول التخطيط لتحقيق التنمية في ماليزيا والستراتيجيات المعتمدة للتحول الاقتصادي ونتائجها.

المحور الثالث: العلاقة بين التخطيط والتحوّل الأقتصادي باتجاه التنمية الأقتصادية.

المحور الأول/ مدخل مفاهيمي للتخطيط والتخطيط الستراتيجي

أولاً: مفهوم التخطيط في الأدب الأقتصادي

'يشار الى التخطيط في الادب الاقتصادي كونه فن، تستوجبه'الندرة في الموارد والتدبر في إستعمال الموارد النادرة أفضل تدبير ممكن. ومن ثم فأن التخطيط ليس عملاً'طارئاً'أو عرضياً' وإنما هو جزء من السلوك الانساني. فالتخطيط لا'يمثل ظاهرة جديدة في حياة الانسان، بل، هو موجود منذ وجوده على وجه الارض. مما يعني عدم إرتباطه، أي التخطيط، بشروط معينة وتنظيم إجتماعي محدد.(حبيب،1974: 181-182).

إذ يأخذ التخطيط شكل التدبر في المجتمعات البدائية وهو هنا يختلف عن التخطيط المنظم في المجتمعات المتحضرة، والأخيرة، تختلف فيها مستويات التخطيط تبعاً'لتقدم قوى الانتاج وتقدم البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومع تقدم وسائل الانتاج والدخول في مرحلة الرأسمالية وإتساع الاسواق، وبالذات بعد دخول النظام الرأسمالي في مرحلة الازمات منذ منتصف القرن التاسع عشر. لذا 'يعرف التخطيط بأنه عملية إعداد القرارات الكلية المتعلقة بماذا وكم تنتج وكيف وأين ومتى؟ ولمن يوزع ذلك وفق تقديرات تتسم بالوعي وعلى أساس من الشمولية. (Desai and Bhalerao,1986: p63) أي إتخاذ القرارات الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومي بما يضمن تناسق هذه القرارات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبمعنى أعم، فإن التخطيط هو ((عملية التعرف الكامل قدر الامكان على الموارد المتاحة للمجتمع في سنة معينة - سنة الأساس - وأوجه إستخدام تلك الموارد، ثم رسم الصورة المثلى- في حدود الممكن- لوضع الموارد والاستخدامات في نهاية الخطة، وأخيراً' وليس ذلك بأقل الامور أهمية- إقتراح السياسات والاجراءات والمشروعات الكفيلة بنقل المجتمع من أوضاع سنة الاساس الى الاوضاع المنشودة في نهاية الخطة، ولما كان التغيير يستغرق وقتاً'يتجاوز السنة والسنتين فقد إعتمدت تجارب التخطيط على تخطيط متوسط المدى (4-15 سنة) حيث أن أمداً'أقل من ذلك لايكفي لتنفيذ خطة تفصيلية في مشروعات التغيير، وأن أمداً'أطول من ذلك يتعذر تقدير متغيراته بالدقة اللازمة)) (عبد الله،1984: 205) مؤكدين فيه على أهمية المسح الشامل للموارد ومجالات الاستخدام ومن ثم إقتراح السياسات والمشاريع اللازمة في ضوء هذه الامكانات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مع الأخذ بنظر العناية المدى الزمني اللازم لاحداث التغيرات الهيكلية الكفيلة بتحقيق التحول باتجاه جعل عملية النمو مستمرة.

إذن التخطيط يعني دراسة واعية للامكانات الواقعية للبلد والعمل على حشد هذه الامكانات لخدمة الستراتيجية العامة للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي. من خلال القرار السياسي باعتماد ستراتيجية شاملة على مدى زمني طويل الأمد، ومن ثم الاعداد لخطط مرحلية ضمن الاطار الشامل. وتبين هذه المفاهيم، إن التخطيط يتطلب الآتي: (مشورب، 2009: 258-259)

- أن يكون سلسلة من الحلقات المترابطة بعضها مع البعض الآخر. فالاهداف المرحلية ليست قائمة بذاتها لأنها يجب أن تصب في تحقيق أهداف المرحلة اللاحقة.
- بناءً'على الفقرة المذكورة انفا، فان ذلك يتطلب إعداد دراسات مستقبلية لأستكشاف مجالات التطور الاقتصادي والاجتماعي.
- تحليل الأوضاع القائمة تحليلاً'يتسم بالعمق والبحث عن مسببات الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم.
- ولغرض القيام بالمتطلبات المذكورة انفا يتطلب توافر البيانات الاحصائية عن الموارد المتاحة والممكنة.

وبالنظر لتعدد مفاهيم التخطيط سيتم التطرق له وفق مفهومين، الأول المفهوم الشامل. أما الثاني فهو المفهوم الضيق والذي 'يعرف اقتصادياً'بالتخطيط التأشيري.

أ- مفهوم التخطيط الشامل Comprehensive Planning: 'ينظر للتخطيط الشامل بمفهومه التقليدي بأكثر من منظور وكالآتي:

أ-1- التخطيط من منظور الموارد Planning from the perspective of resources:

'يمثل التخطيط من منظور الموارد، التوجيه والاستخدام الواعي للموارد المتاحة في المجتمع لغرض تحقيق الاهداف. وإن التوجيه الواعي إنما يكون من خلال التوجيه المركزي مع المعرفة المسبقة لأساليب هذا التوجيه.(محي الدين،1975: 11). بالمعنى الذي يكون فيه إختيار المشاريع الاستثمارية في ضوء الموارد المتاحة.

و'يعرفه شارل بتلهايم، بأنه عملية تتطلب الدراسة الشاملة للموارد المتاحة والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة. ومن ثم العمل على تنظيم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التنسيق والترابط بين قطاعات الاقتصاد القومي لكي ينمو المجتمع بصورة منتظمة متوازنة خلال مدى زمني محدد. (عبد الرحمن وعريقات، 2004: 289) أي أن تسبق عملية التخطيط عملية المسح للموارد المتاحة ودراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة لتحديد جوانب التنمية المستهدفة خلال مدة الخطة.

أ-2-التخطيط من منظور تدخل الحكومة Planning from the perspective of government intervention: وهنا 'يشار الى التخطيط من حيث كونه أداة من أدوات الحكومة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي. ويوصف بأنه' عملية إعداد مخططات ترسم المسار المستقبلي لما يريده المجتمع والحكومة من تحولات إقتصادية وإجتماعية. على إعتبار إن تدخل الحكومة 'يراد' منه' تحقيق الموائمة الواعية بين الناتج القومي وهيكله من ناحية، وبين الحاجات الاجتماعية من ناحية أخرى من خلال إعداد وتنفيذ برنامج عمل مستقبلي. (قنديل، بدون تاريخ: 23).

أ-3-التخطيط من منظور طبيعة التغيير Planning from the perspective side of view: باعتباره، أي التخطيط، تدخل واعٍ يستهدف إعادة صياغة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لسلطة مركزية تملك في التطبيق امكانيات كبيرة للتسيير والمتابعة وكذلك السعي لايجاد الظروف الموضوعية لتحقيق السياسات.(سعد الدين وآخرون،1982: 22)

وعلى ذلك نجد إن التعريف الأشمل لمفهوم التخطيط الشامل، من منظور متعدد، يعني كونه'عملية واعية لدراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم وللامكانات المتاحة باتجاه رسم المسار المستقبلي للمجتمع من خلال تحديد الاهداف في ضوء الواقع الفعلي للامكانيات الاقتصادية عبر سياساتٍ وإجراءاتٍ تتسم بالتكامل والتناسق لتحقيق التحوّل نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة بصورة متوازنة ضمن مدى زمني محدد، ويتضح من خلال هذا التعريف إن التخطيط الشامل بمفهومه التقليدي يتسم بعدد من السمات أهمها: (خميس، 1999 :158-160)

- الشمولية: و'تعد أهم العناصر التي يستند إليها مفهوم العملية التخطيطية كونها تنطلق في معالجة المشكلات التنموية من مبدأ الشمول. أي شمولها لكافة القطاعات الاقتصادية ومراحل العملية التخطيطية (الاعداد والتنفيذ والمتابعة) وكافة الموارد المادية والبشرية والمناخية والدينية المتاحة.
- الاستغلال الأمثل للموارد والامكانات المحلية، أي الاستغلال غير الاستنزافي.
- التنمية المتوازنة Balanced development، التي 'تركز على المساواة في تحقيق التنمية بين أقاليم ومناطق البلد.

ب- المفهوم الضيق ((**التخطيط التأشيري**)) Indicative Planning: و'يعرف التخطيط بالمعنى الضيق هذا بأنه عملية تستهدف الحكومة من خلاله توجيه النشاط الاقتصادي. أي إنه لايستهدف إجراء تغيرات جذرية في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية بل ضمان حسن سير الاقتصاد الرأسمالي بتصحيح القصور الذي يبرز في الاقتصاد.(مشورب، مصدر سابق: 255) أي ان التخطيط ليس بديلاً"عن السوق بل ترشيداً"للسوق لخدمة مصلحة المشروع الخاص.

ومن المنظور التنموي، يعرف بأنه برنامج يبين ستراتيجية الحكومة، على المستوى الوطني، وإجراءات تدخلها الى جانب قوى السوق المستهدفة تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي – حسب ميردال- (غنيم، 2008: 30) ويتماثل معه في ذلك، بأن مفهوم التخطيط، من وجهة النظر هذه، هو العملية التي تقوم الحكومة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد الوطني في عملية تتصف بالتكامل لفترة زمنية مقبلة. والذي يتضمن في معناه إن قوام ومكمن الخطة هو النتائج التي تتحقق من خلال جملة من الوسائل الترغيبية. أي ان التخطيط على المستوى القومي، سواءاً"أكان في اقتصاد السوق أم في الاقتصاد المختلط، يتم بالتخطيط للقطاعين العام والخاص. وتكون ملزمة للاول أما الثاني فيعتمد الترغيب من خلال السياسات الاقتصادية (السياسة الضريبية، الائتمانية، سياسة الانفاق الحكومي وسياسة التجارة الخارجية).(ابو علي،1985: 4)

وبناءً"على ذلك تتحدد مهام الحكومة في التخطيط التأشيري بالآتي: (باولز وآخرون، 1994: 173)

ب-1- إعداد وتنفيذ الخطة وكذلك الرقابة عليها، خلال مدى زمني لايتجاوز السنة.

ب-2- تحقيق أهداف الخطة، من خلال القيام بتخصيص الانفاق العام بما يدعم تخطيط الخدمات العامة والبنى الاقتصادية الأساسية، التي تمكن القطاع الخاص من تحقيق أهدافه.

ب-3- توجيه القطاع الخاص، من خلال أدوات السياسة الاقتصادية.

يتضح من خلال ما تقدم إن هناك إختلافاً جوهرياً بين التخطيط الشامل والتخطيط التأشيري، متمثلاً بالآتي:

1- **من حيث الشمول**: ويقصد به حصر وتحديد والسيطرة والرقابة على كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة. كما يشمل التخطيط كافة الأنشطة الاقتصادية، ويقع الشمول ضمن ثلاثة مستويات، المستوى القطاعي، أي يشمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي. والمستوى الثاني الاقليمي، أي كافة الاقاليم والمناطق الاقتصادية في البلد مستهدفاً تحقيق التوازن الاقليمي من خلال معدلات متساوية من النمو لكافة الاقاليم الاقتصادية في البلد. وأخيراً المستوى الثالث ويتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، الناتج القومي ومتغيراته (الادخار، الاستهلاك العائلي والحكومي، الاستثمار، الصادرات والواردات)، وما يمكن أن يؤثر في هذه المتغيرات من السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية). وهنا فأن مفهوم التخطيط يختلف عن التخطيط التأشيري كونه يتسم بشموليته لكافة الأنشطة الاقتصادية، ولهذا ينحسر مجال تطبيقه في الاقتصادات التي تتميز بالملكية العامة للموارد والامكانات ومن ثم تمكن البلد من السيطرة المركزية عليها وتحقيق التناسق بين الامكانات المتاحة وتحقيق هدف إشباع الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع. إذ يتم تحديد حاجة كل قطاع من الموارد ودوره في تحقيق الاهداف وصولاً الى تحقيق التناسق الكلي في النهاية. (الدمرداش،2008: 83) أما التخطيط التأشيري، فأنه يتصف بالجزئية أي يشمل قطاعا معينا أو فرع من القطاع، إذ يستند الى المشاريع الخاصة التي تعمل الحكومة على توجيهها بصورة غير مباشرة لتحقيق أهداف الخطة. ويكون من نتائجه تنمية قطاع أو عدة قطاعات دون القطاعات الاخرى، مما يجعل الاقتصاد يفقد تحقيق التوازن في تنمية قطاعاته.

2- **من حيث الأهداف**: يتحدد الهدف من التخطيط الشامل، باشباع الحاجات العامة مستنداً في ذلك الى الملكية العامة لوسائل الانتاج مما يجعله يحقق الموائمة بين الأهداف والامكانات.(عمر، 1967 :127). وأما التخطيط التأشيري، فهو يستهدف الكشف عن مواطن قصور آليات السوق لتجنب التقلبات الدورية قصيرة الأمد. (مرسي،1982 :160)

3- **من حيث المدى الزمني**: بما إن عملية التخطيط الشامل تستهدف إحداث التحوّل في الهيكل الاقتصادي القائم فأن عملية التحوّل الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستوى المعيشة يتطلب جهداً ومدى زمني يتصف بطول الفترة الزمنية التي تتطلب إعداد ستراتيجية ملائمة، كما ان المشاريع تكون آثارها المباشرة أو غير المباشرة ذات مدى زمني قد يتجاوز المتوسط. ويتم التخطيط إبتداءً بالخطة طويلة الأمد (10-15 سنة) وتتسم أهدافها بالعمومية. وإستكمالاً لها تكون الخطة متوسطة الأمد (5-7 سنوات)، وتتضمن أهدافاً أكثر تفصيلاً للوحدات الانتاجية والتي تشكل العمود الفقري للخطة. وأخيراً الخطة قصيرة الأمد (سنة واحدة) وتدعى أيضاً بالخطة التنفيذية، وتتميز بالمرونة وتعد وسيلة لما سبق ذكره من خطط طويلة ومتوسطة الأمد، وتتسم بكونها أكثر تفصيلاً باحتوائها مؤشرات كمية وقيمية مع تحديد الوسائل اللازمة لبلوغ الاهداف. وعليه تمثل المديات الزمنية المشار إليها، سلاسل متصلة الحلقات تعمل في النهاية على تحقيق الأهداف العامة طويلة الأمد. في حين ان التخطيط التأشيري، يعتمد المدى الزمني قصير الأمد.

4- **من حيث الوسائل والاجراءات**: بالنظر لكون التخطيط الشامل يطبق في البلدان التي تتصف بالملكية العامة لوسائل الانتاج، لذا فأن توجيه الموارد لتحقيق هدف إشباع حاجات أفراد المجتمع يتم بتوجيه مباشر من الحكومة من خلال كافة السياسات الاقتصادية. أما التخطيط التأشيري، فيكون غير مباشر، لكون دور القطاع الخاص فيه أكبر، وإن تدخل الحكومة يتم من خلال الأدوات المالية والنقدية .

5- **من حيث الغاية**: يعد التخطيط الشامل، تدخل سابق لحدوث الأزمة، أي منع حدوث الأزمات كونه توجيه واعي لمدة زمنية قادمة. أما التأشيري، فهو تدخل لعلاج الازمة بعد وقوعها وبروز نتائجها، فهو تخطيط تصحيحي.

6- **من حيث سيادة المستهلك والمنتج:** في التخطيط الشامل تبرز حرية المستهلك في إختيار التوليفة من السلع المتاحة على الاقل بعد إعداد المقدمات اللازمة للتحول والانتقال حسب المفاهيم الاشتراكية. في حين تبرز سيادة المنتج في التخطيط التأشيري، من الانفاق الضخم على الدعاية والاعلان الذي يهدف الى تحوير رغبات المستهلك وإقناعه بمنتجات الشركات الاحتكارية. (محي الدين، مصدر سابق: 45-50 و30 على التوالي)

7- **من حيث السياسات***: في التخطيط الشامل يكون دور الحكومة مباشر في إعداد وتوجيه السياسات الاقتصادية، والناجم عن سيطرتها على الموارد كافة. أما التخطيط التأشيري، يكون دور الحكومة غير مباشر من خلال السياستين المالية والنقدية، لتحقيق الأهداف التي يصبوا إليها المجتمع. ومن ثم فأن النتائج المتحققة عن طريق عملية التخطيط الشامل أوسع منها في التخطيط التأشيري.

8- **من حيث النظام الاقتصادي القائم:** في الوقت الذي يشكل التخطيط الشامل العمود الفقري للنظام الاشتراكي، الذي يتصف بسيادة القطاع العام.(مع وجود قطاع خاص محدود جداً في المراحل الاولى) وان الاعداد والتنفيذ والرقابة تكون مركزية. يسود التخطيط التأشيري في الأنظمة الرأسمالية، التي يكون فيها القطاع الخاص هو السائد، وإن عملية إعداد الخطة تكون من قبل الحكومة إلا إن تنفيذ الاهداف يمكن أن يتحقق من عدمه. (Desai, and Bhalerao,Ibid:pp 70-71)

ثانياً: التخطيط الستراتيجي في علم الادارة**

أ- مفهوم التخطيط الستراتيجي

'يعد التخطيط الستراتيجي مرحلة متقدمة من مراحل تطور وتغير نظام التخطيط بشكل عام. إذ 'يعد الحجر الأساس في إستمرارية الشركات العابرة للقارات التي تقوم بتحليل الأوضاع السائدة على المستويين المحلي والعالمي. من خلال دراسة الاحتياجات المتغيرة وتبعاتها على أعمالها من حيث الفرص Opportunities والتحديات Challenges. بوضع الستراتيجيات* الملائمة للتكيف مع المعطيات باستغلال الفرص المتاحة والسعي لتجاوز التحديات بما يضمن إستمرارية بقائها وصولاً الى تبوء موقع الريادة في مجال نشاطها. و'يعرف التخطيط الستراتيجي بأنه رؤية بعيدة المدى وخطط ستراتيجية وسياسات تحدد توجهات الشركات العابرة للقارات. (بني حمدان وادريس، 2009: 8)

ب- عناصر وسمات التخطيط الستراتيجي

ب-1- العناصر الاساسية للتخطيط الستراتيجي: يتضمن التخطيط الستراتيجي العناصر الآتية: (المصدر السابق:9)

1. المستقبلية في إتخاذ القرارات، أي تحديد البدائل التي يمكن إتباعها في المستقبل.
2. العملية، إذ يمثل عملية تتصف بالاستمرارية نتيجة التغيرات المستمرة في البيئتين الداخلية والخارجية (المحلية والعالمية).
3. الهيكلية، عملية تتسم بالانتظام من خلال سعيها لتحديد الغايات والأهداف والسياسات والستراتيجيات التشغيلية، وذلك بإعداد الخطط التشغيلية لتطبيقها وصولاً الى تحقيق الاهداف. وتشمل ثلاثة أنواع من الخطط، هي كالآتي:

* تعرف السياسات Policies - بحسب لاجوجي- ، بأنها مجموعة الاجراءات الحكومية التي تستهدف تطبيق النظرية من أجل تغيير الظاهرة الاقتصادية. فهي حلقة الوصل بين المذهب والنظرية، والسياسة الاقتصادية التي هي جزء من السياسة العامة للحكومة، تعني الأخذ بنظرية معينة وتطبيقها إستناداً الى المذاهب المفضلة لدى الحكومة. (كبة، ج1 ،2005: 38-39)

** إستمد التخطيط الستراتيجي فلسفته في العلوم الادارية من المنافسة الاحتكارية . وبذلك إرتكز التحليل على المستوى الجزئي بالتركيز على التفوق التنافسي وعلى المستوى الكلي بالتركيز على الاقتصاد الوطني بقطاعاته الاقتصادية والاقليمية. (معروف،2009: 255و26 على التوالي)

* وهي في الاصل كلمة يونانية Strategos وتعني فن القيادة. وقد تم إستخدام لفظ الستراتيجية منذ عدة قرون في العمليات الحربية، وإنتقل هذا المفهوم، أي الستراتيجية، الى مجال إدارة الاعمال، بعد الحرب العالمية الثانية . (الفريجي والفريجي ،2013: 20)

-الخطة الستراتيجية: وتمثل خطة إنمائية طويلة الأمد تتراوح بين (5-15سنة). تتحدد فيها الأهداف التي تسعى البلدان والشركات العابرة للقارات لتحقيقها وفق البرامج الزمنية المحددة لتحقيق هذه الأهداف. وتتسم بكونها تحدد خطوط عريضة تتصف بالمرونة ضمن مستويات الادارة العليا.

-الخطط متوسطة الأمد: تتراوح بين (3-5 سنوات). تحدد فيها أهداف الأنشطة الرئيسية، في الشركات العابرة للقارات، كالانتاج والخدمات والبحوث في ضوء أهداف وستراتيجيات الخطة.

-الخطط السنوية: تتسم بكونها تنفيذية وتوجيهية لكافة الانشطة الداخلية للشركات العابرة للقارات، كخطط إستخدام القوى العاملة وموازنة الايرادات والنفقات مع الميزانيات السنوية، وتكون ضمن مدى زمني قصير لايتجاوز السنة الواحدة. بعبارة اخرى، إن الخطط الستراتيجية المستمدة من العملية التخطيطية طويلة الأمد تستمر لمدة زمنية من سنة الى خمس سنوات، مع مراعاة تحديثها كل عام. إذ تستخدم الشركات العابرة للقارات نتائج التخطيط الستراتيجي السنوي كمدخلات في العمليات المتعلقة باعداد الميزانية للعام التالي.(هل وجونز، 2008: 40)

ب-2- سمات التخطيط الستراتيجي: يتضمن التخطيط الستراتيجي السمات الآتية:(السكارنة،2015 :45)

1. الشمول والتكامل Integration and coverage: إذ يتم دراسة العوامل البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بالبلدان والشركات العابرة للقارات بصورة شاملة من خلال تضمنها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقنية.
2. المرونة Flexibility: إن التنبؤ بالتغيرات في البيئة يتطلب أخذ هذه التنبؤات بالحسبان في إتخاذ القرارات الستراتيجية، وهذا يحتم درجة مناسبة من المرونة تأخذ بالحسبان التوقعات التشاؤمية وبهذا نجد هناك ما يعرف بالخطة طويلة الأمد الى جانب خطة المناهج.
3. الاستمرارية Continuity بمعنى أن تشمل وتتضمن الخطة الستراتيجية على المديات الزمنية الآتية: (الحمصي،1984: 124-128)

- المدى الزمني طويل الأمد: يتم تحديد مجموعة الغايات والتي تعبر عن مجموعة الرؤى التي يسعى البلد لتحقيقها من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعد تحديد الغايات أمراً ضرورياً في إطار العمل التخطيطي، كون الغايات الانمائية تعمل على تحديد صورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي للبلد عبر مدى زمني طويل الأمد.
- الخطط المرحلية: يتم تحديد الاهداف المرحلية للخطة على ضوء الغايات المنشودة ووفق الامكانيات الانمائية المتاحة. ويتم إعداد هذه الاهداف وفقاً لمقادير كمية ومؤشرات رقمية لتتفرع منها الأهداف القطاعية. ويتم تعديلها سنوياً بإسقاط السنة التي إنتهت وإضافة سنة أخرى.
- الخطط الاستثمارية السنوية التي تحدد النشاط في السنة التالية: والتي جاءت بصيغة تتضمن المنهاج الاستثماري لكافة المشاريع الانمائية التي تم تحديدها من خلال عملية التخطيط ذاتها، والتي يؤدي قيامها، أي المشاريع الانمائية الى تحقيق أقصى مرحلة إنمائية يمكن بلوغها بواسطة الموارد المتاحة للخطط المرحلية.

إذ إن الخطة الستراتيجية، ومن خلال الخطة السنوية، ذات المدى الزمني قصير الأمد، يمكن أن تستوعب التغيرات التكنولوجية والمتغيرات العالمية بما يمكنها من التعديل في الخطط المتتالية (متوسطة وطويلة الأمد).

ثالثاً: مبررات التحول من التخطيط طويل الأمد Long Term Planning الى التخطيط الستراتيجي

يمثل التخطيط الستراتيجي مرحلة من مراحل تطور نظام التخطيط، إبتداءاً من الموازنات الحكومية مروراً بالتخطيط التأشيري قصير الأمد والخطط طويلة الأمد وصولاً الى التخطيط الستراتيجي. ويرجع هذا التطور الى المسوغات الآتية:

أ- إنخفاض كفاءة التخطيط طويل الأمد، من حيث الوسائل والاساليب. (الركابي،2004: 63)

ب- ثورة المعرفة Knowledge التي فتحت آفاقاً بعيدة للتحكم بالبيئة والعمل على والمعرفية نتيجة التداخل الكوني، بفعل ثورة المعلومات والاتصالات، فالتغيرات في أي مكان تؤدي الى تغيرات في مكان آخر الى تطويرها.

ج- تزايد دور الشركات العابرة للقارات في الاقتصاد العالمي، إبتداءً من قيامها بصياغة رغبات وذوق المستهلك والتحكم في مؤسسات الدعاية. وتزايد توسعها في مجالات إنتاجية جديدة وتوزيع الوحدات الانتاجية في مختلف البلدان.(حسيب وآخرون، 1988: 38و208على التوالي)

د- تزايد التغيرات البيئية والتنظيمية الحد الذي تتلاشى فيه الفروق التقليدية بين المجالات المحلية والدولية، وبين المجالات السياسية المختلفة، وبين القطاع العام والخاص.(برايسون، 2003: 40)

أما أهم نقاط الاختلاف بين التخطيط التأشيري والتخطيط الستراتيجي فيمكن تناولها وكالآتي:

1. من حيث مستوى التخطيط: يتم التخطيط التأشيري على المستوى القومي بتدخل الحكومة عن طريق التمويل الحكومي. الذي يرمي الحفاظ على العلاقات الرأسمالية والاستفادة منها. بعبارة أكثر دقة، انه' 'يعنى بحركة الاقتصاد المحلي على أساس المشروع.(مرسي، 1982مصدر سابق:161) في حين يعني التخطيط الستراتيجي بالمشروع على أساس كوني، أي 'يعنى بالمشروع المتخطي للقارات، كونه يعتمد تقسيم العمل الدولي وتوحيد الأذواق ورغبات إستهلاك الأفراد على مستوى العالم. (مرسي،1990مصدر سابق: 201)
2. من حيث اللامركزية والمركزية في تحقيق الأهداف: يتسم التخطيط التأشيري بلامركزيته، إذ يقوم بحث الاقتصاد على السير في إتجاه معين مستهدفاً تحقيق نمو متزايد. أي يعمل على التوفيق بين الاطار العام للتخطيط، من جهة، وبين القرارات اللامركزية والملكية الفردية، من جهة اخرى. (عبد الفضيل،1985: 79) أما التخطيط الستراتيجي، فيتسم بالمركزية الشديدة والناتجة من إعتماد ستراتيجية واحدة للاستثمار والانتاج والتسويق على مستوى الاحتكار الكوني.(مرسي، مصدر سابق،202)
3. من حيث المدى الزمني: يعتمد التخطيط التأشيري المدى الزمني القصير، لتجاوز التقلبات قصيرة الأمد، من خلال دراسته للاتجاهات التلقائية في الاقتصاد القومي بهدف الكشف عن القصور فيها وإقتراح السياسات اللازمة لتجاوزها. (مرسي،1982مصدر سابق: 160) وبأرتباطه بالموازنة العامة للحكومة. في حين يعتمد التخطيط الستراتيجي مديات زمنية مختلفة منطلقاً من رؤية بعيدة المدى وخطط ستراتيجية مرحلية، تتسم بمرونة التغيير وفق المستجدات التكنولوجية ونتائج الخطة قصيرة الأمد.

المحور الثاني/ التخطيط للتحول الأقتصادي في ماليزيا

أولاً: لمحة تاريخية إقتصادية

تقع ماليزيا جغرافياً في جنوب شرق آسيا، بلد إتصف بانعدام وحدته الجغرافية وتنوع سكانه وان من الأسباب السياسية التي قامت من أجلها هو تحقيق الوحدة الجغرافية، حيث تضم كل من شبه جزيرة ماليزيا وماليزيا الشرقية (الصباح وسروواك). اللتان تشتركان بخضوعهما لمناخ إستوائي رطب وثابت الحرارة.(حميدة، 1988: 425-427) أما إقتصادياً ففي شبه جزيرة ماليزيا، المعروف بأتحاد الملايو المكون من أحد عشر ولاية استقلت عام 1957، إتصف النشاط الاقتصادي فيها بالتركز في الشواطئ الغربية وان حوالي 80% من مجموع أراضيه غير مأهولة ولايتوفر فيها أي عمل اقتصادي منتج. وتشكل الزراعة حوالي 49% من قيمة إنتاجه الوطني مستوعبه60% من مجموع السكان النشطين، ويعد المطاط من المحاصيل الزراعية المهمة إذ تشكل صادراته60% من مجموع صادرات شبة جزيرة ماليزيا ويعمل فيه حوالي مليونا فرد، أي ما يقرب من 30% من مجموع السكان النشطين ويستحوذ على مايقرب64% من مجموع المساحة المزروعة. يليه في الأهمية إستخراج القصدير، إذ يعد إتحاد الملايو أكبر منتج للقصدير في العالم الذي يؤمن ما يقرب 33% من الاستهلاك العالمي وتقدر قيمة صادراته تقريباً 20% من إجمالي الصادرات. وتؤمن الملايو أكثر من ثلث حاجة العالم للمطاط فضلاً عن زراعتها للأرز، جوز الهند، النخيل، الأناناس والشاي والتي تغلب عليها الزراعة العائلية. أما سروواك فيتشكل إقتصادها من الزراعة، إذ يعد المطاط اهم المحاصيل المنتجة أيضاً حيث تبلغ صادراته نسبة 54% من إجمالي صادرات البلاد، فيما تحتل التوابل المرتبة الثانية بعد المطاط كمنتجات معدة للتصدير. أما زراعة الأرز ونخل الساغ* وجوز الهند فكانت مخصصة للاستهلاك المحلي. وأما الغابات فتمثل ثلاثة أرباع مساحة البلاد، وتشكل المعادن دوراً هاماً في اقتصاد سروواك، كالبوكسايت، الدولومايت، الكلس، الذهب والنفط. أما الصناعة فتقتصر على إنتاج وتصدير المحاصيل الأولية، قطع الأخشاب وتحضير التوابل، وتوفير منتجات الاستهلاك المحلي. كما تم في تلك الفترة إقامة صناعات المشروبات والمنسوجات والأوعية المعدنية، إلا إن هذه المعامل كانت صغيرة نسبياً وتواجه المنافسة في السوق المحلي من قبل المنتجات والبضائع المستوردة. وبذلك إعتمدت سروواك على تصدير المنتجات الزراعية الأولية وإستيراد معظم المواد الغذائية.

* نبات يستخرج منه نوع من الدقيق النشوي.

أما منطقة الصباح فتعد الزراعة المورد الاقتصادي الأساسي، إذ يعد المطاط، الأرز، القهوة، جوز الهند والكاكاو من أهم المحاصيل الزراعية، إذ تشكل أشجار المطاط المتسم بارتفاع إنتاجيته بنسبة45% من مساحة أراضيه الزراعية. (محمصاني، 1964: 27-30 و66-73و83 على التوالي) كما تعاني ماليزيا من مشكلة التوزيع غير المنصف للدخل بين سكان البلاد الأصليين (المالاي) وبقية السكان وكذلك التباين بين المناطق، إذ يملك الأجانب 60% من ثروة البلاد الاقتصادية عن طريق إستحواذهم على حصص كبيرة في أسهم الشركات، كما يملك الصينيون30% منها فيما يملك الملايويين حوالي 2%. (محمد، 2014: 294) كما "عرفت بارتفاع معدل النمو السكاني الذي قدر بما يقرب من 3% سنوياً"، الذي ضاعف عدد سكانها خلال 25 سنة، وتزايد قوة العمل الذي تطلب الحاجة لتوفير فرص العمل لها، فضلاً"عما يفرضه تزايد السكان من تكاليف إجتماعية على الموارد المستخدمة لزيادة الرفاهية.(Economic planning unit 1966-1970,1965:p5)

ثانياً: التخطيط لتحقيق التنمية في ماليزيا

لتجاوز تلك المشاكل الاقتصادية، والسير نحو المستقبل بخطى"وئيدة عمدت ماليزيا إعتماد التخطيط لتحقيق التنمية الاقتصادية وفق المديات الزمنية الآتية:

أ-**الخطة متوسطة الأمد/ الخطة الخمسية الأولى** (1966-1970): إتصف الاقتصاد الماليزي بتركز نموه الاقتصادي على المطاط الطبيعي والقصدير الذي شكل 55% من صادراته و30% من GNP عام 1965. لذا إستهدفت الخطة الخمسية الأولى تنويع الأنشطة الاقتصادية بالتركيز على الزراعة والصناعة لتقليل الاعتماد على الصادرات الأولية (المطاط الطبيعي والقصدير)، توفير فرص العمل لاستيعاب الداخلين لسوق العمل، خفض معدل البطالة، زيادة الإنتاجية، رفع مستوى الدخل والاستهلاك الخاص مع التركيز على سكان الريف وذوي الدخل المنخفض وتوفير الخدمات لغرض تطوير المشاريع وخفض التكاليف. (Ibid :P 2,4) ولتحقيق ذلك تبنت الحكومة ستراتيجية إحلال الواردات إلا إنها لم تنجح في إستيعاب الراغبين في العمل، مما نجم عنه تزايد معدلات البطالة عموماً"والبطالة الحضرية بصورة خاصة الى حوالي 10%. "يضاف الى ذلك ما شهدته ماليزيا عام 1969 من إضطرابات عرقية* دامية بين الملايو**والصينين أدت الى مقتل حوالي 143 من الصينين و25 من الملايو وعبرت عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم في ظل سيطرة الصينين على الاقتصاد بتزايد نفوذهم السياسي، والذي إحتل موقع الصدارة في إهتمامات القيادة الماليزية، مما تمخض عنه إعمام وتنفيذ السياسات التنموية، التي إستهدفت تحقيق التوازن بين مختلف الأعراق الماليزية. (اسماعيل،2014: 57-58 و29على التوالي)

ب- **الخطة طويلة الأمد والتي "عرفت بالسياسة الأقتصادية الجديدة**New Economic Policy (1970-1990): أدت الاضطرابات العرقية عام 1969 الى تحديد محاورها الأساسية بالآتي: (Economic planning unit1971-1975, n.d: p6)

-<u>الأهداف الأقتصادية:</u> تحقيق التوازن الاقتصادي بتوسيع الاقتصاد وتنويعه، مستندة لتحقيق ذلك باعتماد ستراتيجية التصنيع لغرض التصدير.

---

* "تعرف ماليزيا بتعدد أعراق وأديان سكانها، إذ يتكون سكانها وفق تقسيم عام 1957، من الآتي: (اسماعيل، مصدر سابق: 12)
- الملايو، ويشكلون حوالي 50% من السكان ومعظمهم من الاسلام.
- الصينيون، ويشكلون حوالي37% من السكان ومعظمهم من البوذية.
- الهنود، ويشكلون حوالي 12% من السكان ومعظمهم من الهندوس.

** أدى عزل الاستعمار البريطاني للملايو في المناطق الريفية الى إفتقارهم للخبرة والمهارة في الأنشطة المرنة، وتدني مستوى تعليمهم والذي يرجع الى قيام المستعمر البريطاني بجعل تعليمهم لغاية المرحلة الابتدائية فقط، فضلاً"عن سيطرة الصينين على ثروات البلاد من خلال تملكهم لثلث الثروة ، فيما سيطروا كذلك على الأنشطة التجارية ذات الربحية التجارية، مما نجم عنه بروز مشكلة البطالة. (المصدر السابق،57)

-الأهداف الأجتماعية: القضاء على الفقر الشديد، وإعادة هيكلة المجتمع بإعادة النظر في سيطرة الماليزيين من أصول صينية على الإقتصاد الوطني من خلال تحسين أحوال الماليزيين ذوي الأصول الملاوية بإدماجهم في الأنشطة الإقتصادية ومعالجة مشكلة فقرهم. أي ربطت الخطة بين التنمية الإقتصادية والعدالة في توزيع الثروة والدخل.

ولتحقيق المحاور الأساسية طويلة الأمد، إعتمدت الخطط المرحلية الآتية:

ب-1- الخطة الخمسية الثانية (1971-1975)

ب-2- الخطة الخمسية الثالثة (1976-1980)

إستهدفت الخطتان تحقيق الآتي: (Ibid: from see more pp 49-69)

-الأهداف الاقتصادية: تحقيق نمو إقتصادي مستمر ومتسارع، بالإستناد الى التنمية الصناعية بما يسمح بخلق فرص عمل متوازنة مع القطاعات الإقتصادية التقليدية، لتشجيع الصادرات الإقتصادية التقليدية.

-الأهداف الاجتماعية: تخفيض معدل الفقر بتحسين مستوى المعيشة وتحسين المناطق الريفية وزيادة ملكية البوميبوترا*، بما يحقق أهداف إعادة هيكلة المجتمع.

أي ان أهداف الخطتين جاءت للتقريب بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. حيث شكلت التنمية الصناعية قاطرة النمو الاقتصادي الماليزي.

ب-3- الخطة الخمسية الرابعة (1981-1985): إستهدفت توسع الاقتصاد وتنوعه بتوسيع القاعدة الصناعية وتنويعها من خلال تشجيع الصناعات التصديرية للخارج والترويج للصناعات الثقيلة والتوسع في السوق المحلية ومشاركة البوميبوترا في التنمية الصناعية.

ب-4- الخطة الخمسية الخامسة (1986-1990): زيادة القدرة التنافسية للإقتصاد بتعبئة الموارد المحلية وإعادة إحياء الزراعة وتحفيز التنمية الصناعية بالتركيز على البحث والتطوير ومن خلال دور القطاع الخاص. (يوسف، 2010: 232)

وقد حققت السياسة الاقتصادية الجديدة بخططها الاربع المذكورة انفا النتائج الآتية:

(Economic planning unit 1991-2000, n.d: from see more p 2,4)

1. على مستوى الفقر: إنخفض معدل الفقر في شبه جزيرة ماليزيا من 49,3% عام 1970 الى 15% عام 1990. وإرتفع متوسط دخل الأسرة الشهري بنسبة تقرب من40% للأسر في شبه جزيرة ماليزيا مرتفعةً من 76 دولار عام 1970 الى 421 دولار عام 1990. وفي الصباح من 68دولار الى 390 دولار وفي سرواك** من 74 دولار الى 436 دولار خلال نفس الفترة. وبذلك إنخفض عدد الأسر الفقيرة في ماليزيا من حوالي 1,100,000مليون أسرة عام 1970 الى ما يقرب من 6,194ألف أسرة عام 1990. بالرغم من الزيادة في عدد مجموع الأسر من 2,099,000 مليون أسرة الى 3,613,600 مليون أسرة غالبيتهم من الملايو. وبذلك إنخفض معدل الفقر الشديد من 52,4% عام 1970 الى 16,5% عام 1990.**

2. على مستوى الإستخدام: إنخفض معدل البطالة من 7,4% عام 1970 الى 4,6% عام 1982. إلا ان البطالة إرتفعت الى 8,3% عام 1986، ويرجع ذلك الى ما شهده العالم من ركود إقتصادي للفترة 1985-1986، ومع الإنتعاش الإقتصادي في الفترة التالية إنخفض معدل البطالة الى 6% عام 1990.

3. على مستوى دور القطاع العام: برز دور الحكومة التدخلي من خلال مساهمة القطاع العام في الحياة الاقتصادية إبتداءاً من السبعينات ولغاية منتصف الثمانينات. فبفعل العوائد المتزايدة للنفط، في فترة السبعينات، تزايدت النفقات العامة لإقامة عدد كبير من الهيئات والمؤسسات العامة لتوسيع النشاط الاقتصادي الذي أدى الى إشتداد المنافسة مع القطاع الخاص على الموارد والأسواق.

---

* أي أبناء الارض، يعرف بها الملايويين والسكان الاصليين لـ(الصباح والسرواك).(سمير العبيدي، 2008: 78)

** تمتعت كل من الصباح وسرواك بالاستقلال الذاتي عن حاكم الملايو، باستثناء الأمور المتعلقة بالامن والدفاع والخارجية، إذ تخضع كل منهما لرئيس الدولة الخاص بها والمعين من قبل حاكم الملايو المنتخب. وذلك في إطار نظام تمهيدي إستمر لعدة سنوات الى أن تم وضع نظام وزاري للحكومة المسؤولة.(للمزيد انظر محمصاني، مصدر سابق: 7-9)

إلا ان الركود الاقتصادي 1985-1986 أوجد مبررات إعتماد الخصخصة، وتحفيز القطاع الخاص الذي وجد انه' أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة لصادرات ماليزيا في السوق الخارجية.

4. على مستوى إعادة هيكلة المجتمع: والتي تمثلت بالآتي: (Ibid: 2-3)

4-1- من حيث التوظيف: إستهدفت السياسة التنموية إعادة هيكلة العمل لتعكس التكوين العرقي للبلد التي عملت مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد على بلوغ نسبة البوميبوترا 50,3% من إجمالي العمالة في الصناعة التحويلية، ممثلة بذلك أكبر نسبة في القطاع العام. فضلاً عن سيادتها في القوات النظامية والخدمات المدنية والتدريس*.

4-2- من حيث الملكية: بعد أن كانت نسبة ملكية البوميبوترا لاتشكل أكثر من 2,4% من أسهم الشركات عام 1969 إرتفعت الى20,3% وكانت أقل من المستهدف بنحو10% نهاية عام 1990فيما إرتفعت أسهم الماليزيين الآخرين من 40% الى 46,2%، وهي أعلى من النسبة المستهدفة، بينما بلغت نسبتها بالنسبة للصينيين 44%** وإنخفضت ملكية الأجانب من 63,3% عام1970 الى25,1% عام 1990 محققة بذلك هدف سياسة NEP بتقليل السيطرة الأجنبية على الاقتصاد وذلك من خلال قيام الحكومة عن طريق شركة النفط ومنتجاته pernas ، والتي أنشأت عام 1969، بشراء أغلبية الشركات الأجنبية ذات الفعالية.

4-3- من حيث خلق مجتمع صناعي تجاري من البوميبوترا : إستهدفت الحكومة خلق طبقة من رجال الأعمال الصناعيين والتجاريين من البوميبوترا من خلال قيام الحكومة بتخصيص حصص وتراخيص لشركات البوميبوترا وإقامة المشاريع التجارية لمساعدتهم، فضلاً عن توفير التدريب والتسهيلات الائتمانية والمساعدات الاستشارية. الأمر الذي أدى الى زيادة عدد الشركات التي تملكها البوميبوترا، كما تم إنشاء طبقة من رجال الأعمال من البوميبوترا، التي لاتزال مشاركتها محصورة في أنشطة محددة لاتتعدى المقاولات والطباعة والتجارة والتأمين.

وكما تبيّن، فأن قيام الحكومة بإعادة توزيع الثروة لصالح الملايويين لم يتم عن طريق إتخاذ إجراءات عدوانية وقسرية نحو الصينيين لتقسيم الفوائد الاقتصادية بينهم وبين الملايويين، وإنما تم من خلال إعادة توزيع عوائد النمو الاقتصادي لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للملايويين عن طريق فئتين من المشروعات، تضم الفئة الأولى مشروعات الإنتاج المباشر وبالأخص الصناعات الثقيلة حيث تم توظيف الملايويين وزيادة مهاراتهم الإدارية. أما الفئة الثانية فتضم المشروعات العامة والخاصة التي تقوم الحكومة بشراء جزء منها ثم إعادة بيعها للملايويين والذي نجم عنه إرتفاع نسبة الملايويين في القطاعات الإقتصادية من 35% عام 1970 الى مايقرب من 53% عام 1990. (حسين،2004: 148)

ج- سياسة التنمية القومية New Development Policy (1991-2000): جاءت سياسة التنمية القومية إستمرارا" للستراتيجيات الأساسية لسياسة NEP فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وإعادة هيكلة المجتمع بالتركيز على مشاركة البوميبوترا في القطاعات الإقتصادية الحديثة والإعتماد بشكل أكبر على القطاع الخاص بإعادة هيكلة الإقتصاد والتركيز على تنمية الموارد البشرية لتحقيق أهداف النمو وعدالة التوزيع وهي تركز على المحاور الآتية:

(Economic planning unit 1991-2000, Ibid:pp1-2, 7)

-تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين القطاعات الرئيسية بزيادة التكامل المتبادل بينها.

-تعزيز تنمية الموارد البشرية بتطوير المهارات.

---

* إلا أنها لاتزال غير ممثلة تمثيلاً جيداً في المستويات الاشرافية والإدارية وفي المجالات المهنية والتقنية (الطب، الهندسة والمحاسبة). (Economic planning unit 1991-2000,Ibid: 2) بعد أن كانت نسبة المهنيين المسجلين تشكل ما يقرب من 4.9%. (محمد، مجلد 3-ج2-، 2014: 34)

** قيام أغلب الملايويين ببيع أسهم الشركات الحديثة المعروضة في سوق الاسهم وفق سعر الاكتتاب الأولي لمشترين من غير السكان الاصليين، ويقوم الملايويين بتسديد الاموال المقترضة لشراء الاسهم محققين بذلك الربح من الفرق بين السعرين.(محمد، مصدر سابق: 324)

-في ضوء السعي لتحقيق التنمية الأقتصادية، الأخذ بنظر الأعتبار الأهتمام بحماية البيئة.
-تعزيز الإندماج الوطني من خلال الحد من الإختلالات التنموية بين الأعراق وبين المناطق الريفية والحضرية.

مع الأخذ بنظر العناية، صياغتها ضمن مدى زمني أقصر، عشر سنوات، لغرض تقليل مخاطر إمكانية عدم تحقق الأهداف.
وعلى أساس محاور هذه السياسة أعدت الخطتين الخمسيتين السادسة (1991-1995) والسابعة (1996-2000) التي إستهدفت الآتي:(يوسف، مصدر سابق: 233)
ج-1-<u>على المستوى الإقتصادي:</u> المحافظة على إستمرارية النمو والاستقرار الاقتصادي، من خلال توفير المناخ المناسب للاستثمار، تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير لتحسين القدرة التنافسية، زيادة القيمة المضافة للصادرات الصناعية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
ج-2- <u>على المستوى الإجتماعي:</u> تحسين مستويات الدخل ونوعية الحياة لسكان الريف، زيادة مهارة البوميبوترا في إدارة وتنظيم المشاريع، إعداد أيدي عاملة ماهرة تعززها دينامية رجال الأعمال والتكنولوجيا المتطورة المستندة الى صناعات ذات كثافة رأسمالية وإندماج في الاقتصاد العالمي.
أما النتائج المتحققة على مستوى سياسة التنمية القومية NDP والتي جاءت إستمراراً للستراتيجيات الأساسية لسياسة NEP فتمثلت بالآتي:
(Economic planning unit2001-2010,2001: from see more p50)
1. على مستوى الفقر: إنخفض معدل الفقر من 16,5% عام 1990 الى 7,5% عام 1999. كما إنخفض عدد الأسر الفقيرة من 574,5 ألف أسرة الى 351,1 ألف أسرة، أي بنسبة 39%. وبذلك إنخفض معدل الفقر في الحضر من 7,1% الى 3,4% وفي الريف من 21,1% الى 12,4%، خلال المدة نفسها.
2. على مستوى إعادة هيكلة المجتمع: (Ibid: pp 51-54)
1-2- <u>من حيث الملكية:</u> إرتفعت ملكية البوميبوترا في رأس مال الشركات من 19,3% عام1990 الى 20,6% عام 1995 و19,1% عام 1999. وتراوحت نسبة ملكية شركات البوميبوترا في جميع القطاعات الاقتصادية بين 8,7% الى32,6%، وتركزت في الزراعة والبناء والنقل، إلا ان هذه النسبة لاتزال تعد منخفضة. كما إستمر برنامج الخصخصة ليكون وسيلة لتعزيز ملكية البوميبوترا للمشاركة في قطاع الشركات لغرض توفير30% على الأقل كحقوق مساهمة لهم من الشركات التي تم خصخصتها.
2-2- <u>من حيث التوظيف:</u> ساهم القطاع الخاص في خلق المزيد من فرص العمل، وبذلك تمكنت العمالة من البوميبوترا من ذوي المهن التقنية (المعلمين والممرضين) من رفع معدلات توظيفهم من 60,5% عام 1990 الى 63,8% عام 2000. وفيما يتعلق بالأعمال الإدارية والتنظيمية فقد إرتفعت من 28,7% الى 36,9% كما إرتفعت نسبتهم في المهن (الطبية، الهندسية والقانونية) من 20,7% الى 28,9%، خلال نفس الفترة.
د- سياسة الرؤية الوطنية National Vision Policy (2001-2010)*: إتصفت هذه المرحلة بمواجهة الإقتصاد الماليزي تحديات العولمة والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتحرير التجارة، وإستجابةً لتلك المتغيرات ركزت سياسة هذه المرحلة على المحاور الآتية:
(Economic planning unit 2001-2010, Ibid: pp5-6)
- تحسين نوعية الحياة والحد من الفقر والاختلالات بين المجموعات العرقية والمناطقية.
- إستمرارية النمو الاقتصادي بزيادة ديناميكية التنمية الزراعية والصناعية والخدمات من خلال إقتصاد المعرفة لزيادة القدرة التنافسية لمواجهة تحديات العولمة.
- تطوير إقتصاد قائم على المعرفة لرفع القيمة المضافة لكافة القطاعات الاقتصادية.
- التركيز على تنمية الموارد البشرية لخلق قوة عمل متخصصة ومنتجة.
- السعي لتحقيق التنمية البيئية للحفاظ على نمو طويل الأمد.
- توليد النمو من خلال الإستثمارات المحلية مع الاستمرار بجذب الإستثمار الأجنبي الى المناطق الستراتيجية.

* تجدر الاشارة، إن خلال أكثر من خمسين عاماً(1957-2010) قاد ماليزيا ستة رؤوساء وزارة، إبتداءاً بـ(تنكو عبد الرحمن) بطل الاستقلال و(تون عبد الرزاق) واضع أسس التطور الاقتصادي باطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة التي إستمرت لعهدي من تلاه (حسين عون) و(مهاتير محمد) حيث وضع رؤية ماليزيا متقدمة 2020(1990-2020) والتي إستمرت الى عهدي من تلاه بعد ذلك (عبدالله بدوي ونجيب تون عبد الرزاق). (فضلي، 2010: 169-170)

وعلى أساس المحاور المذكورة انفا وضعت أهداف الخطط المرحلية الخطة الخمسية الثامنة (2001-2005) والتاسعة (2006-2010)* اللتين إستهدفتا تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى في الصناعة التحويلية أولاً والخدمات ثانياً والزراعة ثالثاً وإقامة إقتصاد المعرفة لزيادة المعروض النوعي من القوى العاملة. (Economic planning unit 2001-2005.n.d: p4 & Economic planning unit 2006-2010,2006: p9)

هـ- النتائج التي حققتها الخطط المرحلية والقطاعية للفترة 1970-2010 :

1. على مستوى نمو GDP : بلغ معدل نمو GDP خلال فترة الخطة الخمسية الأولى4,2% إرتفع الى 13,5% خلال الفترة 1970-1975 والى 19% للفترة 1976-1980 وبسبب أزمة الثمانينيات وإنخفاض أسعار النفط التي أدت الى إنخفاض نمو GDP الى 7,7% تم إعتماد تخطيط التنمية القائم على الخصخصة وجذب الاستثمار الاجنبي الذي أدى الى إرتفاع نمو GDP الى 8,9% و13,3% خلال الأعوام1990 و1995على التوالي. وعلى الرغم من إنخفاض نمو GDP الى 7,9% عام 2010 بسبب أزمة عام 2008. إلا أن الناتج المحلي الاجمالي حقق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان طيلة المدة الممتدة من 1966-2010، مما يعكس تحقيق الخطط لأهدافها التنموية. أنظر الجدول (1)

جدول(1) معدل نمو GDP والسكان ومتوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية. المبالغ:مليون رنغيت*

السنوات	مبلغ GDP	معدل نمو GDP*	عدد السكان	معدل نمو السكان*	متوسط نصيب الفرد الى GDP**
1966	9,623	-	9,733	-	989
1970	11,829	%4,2	10,882	%2,2	1087
1975	22,332	%13,5	12,300	%2,4	1,816
1980	53,308	%19	13,879	%2,4	3,841
1985	77,470	%7,7	15,883	%2,7	4,878
1990	119,081	%8,9	18,102	%2,6	6,578
1995	222,473	%13,3	20,682	%2,7	10,757
2000	356,401	%9,8	23,495	%2,5	15,169
2005	543,578	%8,8	26,046	%2,0	20,870
2010	797,327	%7,9	28,589	%1,8	27,890

Source: statistic Malaysian. Departmante national account: p 4-5, table : 1-1.

*إحتسب معدل النمو المركب من قبل الباحث بالإستناد الى المعادلة الآتية: معدل النمو المركب= (السنة الثانية/ السنة الاولى)$^{1/n}$ -1×100

**المبلغ: رنغيت

2. على مستوى متوسط نصيب الفرد من GDP: إتسم متوسط نصيب الفرد من GDP بالارتفاع المستمر خلال المدى الزمني طويل الأمد من1087 رنغيت عام 1970 الى 6,578 رنغيت عام 1990 والى 27,890 رنغيت عام 2010. أنظر الجدول (1)

مما تجدر الإشارة إليه، إضافة لما سبق إستعراضه من خطط بعيدة الأمد ومرحلية تم إعتماد خطط قطاعية تمثلت بالخطط الصناعية الآتية: (عبد الفضيل، 2000: 50-51 و 128- 129على التوالي)

- الخطة الصناعية الرئيسية Industrial master plan (1986-1995): ركزت على الصناعات ذات التوجه التصديري التي لا تعتمد على موارد محلية، والصناعات المعتمدة على موارد محلية. أي بمعنى أكثر دقة، إن الخطة ركزت على التطوير والتحديث التقني من ناحية، وتنمية رأس المال البشري وذلك من خلال العمل على تحسين هيكل المهارات للقوة العاملة الماليزية، من ناحية أخرى. كما تم تشجيع الصناعات الصغيرة وإعطاؤها المزيد من الحوافز لكي تتجه للأنشطة التصديرية. كما تم تحفيز القطاع الخاص لكي يؤدي دوراً أكبر في العمليات التقنية المتقدمة، لبناء إقتصاد ماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية من خلال التوجه نحو الصناعات والأنشطة التي تعمل على توليد قيمة مضافة عالية.

- خطة التصنيع الرئيسية الثانية Industrial master plan 2 (1996-2005): ركزت على تنويع البنية الصناعية وكذلك تغطيتها لمعظم فروع الأنشطة الصناعية (الاستهلاكية، الوسيطة والرأسمالية) والتي تمثلت بالصناعات الكهربائية والإلكترونية، صناعة السيارات والسفن ومعدات النقل، الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والأدوية، صناعة المنسوجات والصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية (المطاط، زيت النخيل، الكاكاو والأخشاب). كذلك الصناعات الغذائية التي تعتمد في مدخلاتها على السلع الزراعية والمنتجات الحيوانية.

* إحتسب الباحث متوسط معدل سعر صرف الرنغيت مقابل الدولار للفترات الآتية: (المصدر: بنك نيجارا الماليزي على الموقع www.bnm.gov)

✓1971-1980= 2,476 دولار
✓1981-1990= 2,491 دولار
✓1991-2000= 3,535 دولار
✓2000-2010= 3,617 دولار

3. على مستوى الإستخدام: يعد قطاع التصنيع، أكبر قطاع يعمل على إيجاد فرص عمل. وكان هذا المعطى مدركاً في التوجه الماليزي إبتداءاً من الخطة الثانية1971-1975 الذي إعتمد ستراتيجية تقوم بالاعتماد على القطاع العام في عملية التصدير، مركزة بذلك على صناعة الإلكترونيات، وهي صناعة كثيفة العمل، الأمر الذي أدى الى إنخفاض معدلات البطالة وإرتفاع معدل الإستخدام من 64,8% عام 1982الى 66,5% عام 1990. وبالرغم من إرتفاع حجم الإستخدام، إلا أن معدل البطالة إرتفع من 3,4% عام 1982 الى 4,5% عام1990 ويرجع السبب في ذلك الى إرتفاع حجم قوة العمل من 5,431,4 مليون الى 7,000,2 مليون خلال المدة نفسها، أي بزيادة حوالي 1,568,8 مليون شخص مما ترتب عليه إرتفاع حجم البطالة من 182,4 ألف عام 1982 الى 315,2 ألف عام 1990 بزيادة حوالي 132,8 ألف شخص خلال المدة نفسها. أنظر الجدول (2).

جدول (2) حجم وهيكل الإستخدام والبطالة.

السنوات	حجم قوة العمل	الاستخدام		هيكل الاستخدام				البطالة	
		حجم الإستخدام	نسبة الإستخدام الى إجمالي قوة العمل	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		حجم البطالة	معدل البطالة
				حجم العمالة	النسبة الى إجمالي الإستخدام *	حجم العمالة	النسبة الى إجمالي الإستخدام *		
1982	5,431,4	5,249,0	%64,8	1,635,8	%30,1	816,0	%15	182,4	%3,4
1990	7,000,2	6,685,0	%66,5	1,737,6	%24,8	1,332,8	%19,1	315,20	%4,5
2000	9,556,1	9,269,2	%65,4	1,552,4	%16,2	2,174,2	%22,7	286,9	%3
2010	12,303,9	11,899,5	%63,7	1,614,9	%13,1	2,108,5	%17,1	404,4	%3,3

Source: Department statist Malaysian, p 224,226,229

*تم إحتساب النسب المئوية من قبل الباحث.

ثالثاً: الستراتيجيات المعتمدة للتحوّل الأقتصادي

بعد أن حصلت ماليزيا على إستقلالها عام 1957 شكلت البطالة المشكلة الأكثر خطورة للبلد لكون صناعة القصدير والمطاط غير قادرة على توفير فرص العمل إلا بأعداد محدودة مع إقتصارها على الأقليات من الصينيين والهنود، مما إستوجب تنمية الجانب التصنيعي وفق الستراتيجيات الصناعية الآتية: (الحديثي والحسيني، 2013: 286-292)

أ-ستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: في مطلع الستينيات تم تطبيق هذه الستراتيجية التي إستندت لتنمية صناعية مركزة على صناعة السلع الاستهلاكية، كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيمياويات، كما كانت أغلب هذه الصناعات مملوكة للشركات الأجنبية. ولكن سرعان ما تبين قصور الستراتيجية كمحور أساسي لعمليات التنمية المستمرة بسبب ضيق السوق المحلية وضعف الطلب الداخلي وان ستراتيجية إحلال الواردات لم تؤدي الى تحقيق طفرة في حجم العمالة والقيمة المضافة، مما تمخض عنه سوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع المختلفة.

ب- ستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير: تم إبتداءاً من السبعينيات التحول للتصنيع الموجه نحو الخارج والذي تم وفق الآتي:

ب-1- ستراتيجية الصناعات التصديرية كثيفة العمالة: والتي إنقسمت الى نوعين من الصناعات هما:

-الصناعات التي تعتمد تصنيع خامات محلية كالمطاط والقصدير والأخشاب وزيت النخيل وتحويلها الى منتجات صناعية قابلة للتصدير.

-الصناعات التصديرية التي لا تعتمد على الموارد المحلية وإنما تعتمد بصفة أساسية على أجزاء يتم إستيرادها -من خلال شبكة من الشركات دولية النشاط، وبالاخص في مجال السلع الكهربائية المعمرة والمكونات الإلكترونية.

ب-2- ستراتيجية الصناعات الثقيلة:ركزت الخطة الماليزية الرابعة1981-1985على تطوير الصناعات الثقيلة، بمبادرة وتمويل من الحكومة الماليزية مستهدفة بذلك تعميق القاعدة الصناعية، بوصفها المرحلة الثانية لستراتيجية الإحلال محل الواردات. ومن خلال ذلك ركزت حكومة مهاتير محمد على تطوير قطاع الصناعات الرأسمالية لغرض تعميق وتعزيز علاقات الترابط الأمامية والخلفية مع بقية أجزاء الاقتصاد الوطني، مستهدفة من ذلك زيادة نصيب المكونات المحلية في بنية الصناعات التصديرية. وقد نجحت هذه السياسة في إنشاء مصانع للحديد والصلب والإسمنت ومحركات الدراجات والبتروكيمياويات، فضلاً عن البدء بأنشاء مشروع السيارة القومية proton .

ب-3- ستراتيجية الصناعات عالية التقنية: بدأ التركيز، إبتداءاً من بداية التسعينات، على الصناعات ذات المحتوى التقاني المتقدم ورأس المال المرتفع. وإستمرت عملية تنمية الفروع الصناعية ذات التقنية العالية، والتي تحددت بأشباه الموصلات والمعدات الطبية والعلمية، التقانة الحيوية، لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الماليزية وتوسيع دائرة سوقها المحلية. وقد رافق ستراتيجية التصنيع المتقدم التقنية إقامة مناطق صناعية حرة ذات تقنية عالية، كمدينة كوليم للتقنية العالية، التي أنشأت عام 1996 وتعد أول مدينة لصناعة تقنيات عالية الجودة في ماليزيا المختصة بصناعة مختلف التقنيات بصورة عامة والإلكترونيات بصورة خاصة. ومدينة مليتميديا سوبر كوريدور، والتي كان الهدف من إنشائها جذب الشركات العالمية لنقل صناعة تقنية المعلومات الخاصة الى ماليزيا مستهدفة تحويلها الى إقتصاد المعرفة. ومدينة ماليزيا التقنية، التي إستهدفت من إنشائها القضاء على هجرة رؤوس الأموال الى البلدان النامية (كمبوديا، فيتنام، الصين وتايوان) من خلال قيام الحكومة بإختيار المجالات التقنية التي لا تهتم بها البلدان المجاورة لماليزيا.

رابعاً: نتائج التحوّل الستراتيجي

إستندت ماليزيا في تجربتها التنموية الى التخطيط للتحوّل الاقتصادي عبر قاطرة النمو الصناعي لسلع صناعية تتمتع بميزة نسبية على الأمد البعيد وصولاً للصناعات ذات الميزة التنافسية محققة بذلك النتائج الآتية:

أ-على مستوى الميزان التجاري: إتسم الميزان التجاري الماليزي بتحقيق فائض طيلة الفترة 1967-2010 (باستثناء عام 1995 الذي حقق عجز بلغ حوالي 9,358 مليون رنغيت) أنظر الجدول (3).

جدول (3) الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري بالاسعار الجارية. المبالغ : مليون رنغيت

السنوات	مبلغ الصادرات	مبلغ الواردات	الميزان التجاري
1967	3,722,8	3,319,0	403,8
1970	5,163,1	4,288,4	874,7
1975	9,230,9	8,530,4	700,5
1980	28,171,6	23,451,0	4720,6
1985	38,016,7	30,437,8	7578,9
1990	79,646,4	79,118,6	527,8
1995	148,986,4	194,344,5	9358,0-
2000	373,270,3	311,458,9	61811,4
2005	536,233,7	432,870,8	103362,9
2010	638,822,05	528,828,2	109994,3

Source: Department statist Malaysian. External Trade Index, pp 66-67.

ب- على مستوى هيكل الصادرات والواردات: إرتفعت نسبة صادرات السلع الصناعية الى إجمالي الصادرات السلعية من 58,8% عام 1990 الى 79,6% عام 1995 والى 85,1% عام 2000. كما إنخفضت صادرات التعدين من18,2% الى 7,1% الى إجمالي الصادرات السلعية عام 2000. أما الصادرات السلعية الزراعية فقد إنخفضت من 11,6% عام 1995 الى 6,1% عام 2000. وفيما يتعلق بهيكل الواردات السلعية، فقد إرتفعت واردات السلع الأولية من 65 % عام 1995 الى 73,8% عام 2000. فيما إنخفضت واردات السلع الاستهلاكية من 45,3% عام 1990 الى 5,5% عام 2000، أنظر الجدول (4). مما يعكس تحقيق الخطة لاهدافها، بتنوع هيكل الصادرات وكذلك إحلال السلع المنتجة محلياً محل الواردات السلعية ومن ثم تحقيق التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

جدول (4) هيكل الصادرات والواردات السلعية 1990-2000.

السنوات	اجمالي الصادرات	هيكل الصادرات السلعية						هيكل الواردات السلعية						
		الزراعية		التعدين		الصناعية		اجمالي الواردات	سلع أولية		سلع رأسمالية		سلع إستهلاكية	
		المبلغ	النسبة *	المبلغ	النسبة *	المبلغ	النسبة *		المبلغ	النسبة *	المبلغ	النسبة *	المبلغ	النسبة *
1990	79,646	17,761	%22,2	14,573	%18,2	46,835	%58,8	79,119	13,015	%16,4	29,658	%37,4	35,904	%45,3
1995	184,987	21,642	%11,6	10,723	%5,7	147,253	%79,6	194,345	126,338	%65,0	39,127	%20,1	11,975	%6,1
2000	373,307	22,94	%6,1	26,801	%7,1	317,937	%85,1	312,427	230,611	%73,8	41,937	%18,1	17,372	%5,5

Source: Seventh Malaysia plan 1996-2000,1996:P42,table:2-3.
Eighth Malaysia plan 2000-2005,2001:P31,table:2-4.
*تم احتساب النسب المئوية من قبل الباحث

المحور الثالث/ العلاقة بين التخطيط والتحول الأقتصادي بإتجاه التنمية الأقتصادية

حققت ماليزيا تجربتها التنموية بالتحول الهيكلي من إقتصاد زراعي الى إقتصاد صناعي تصديري بإعتماد التخطيط التأشيري والستراتيجي للإقتصاد الماليزي المستند الى خطط مرحلية محققة بذلك الآتي:

أولاً: على مستوى تغير الهيكل الأقتصادي: إعتمدت ماليزيا التركيز على التحول من بلد مصدر للمواد الخام، ويسود فيه القطاع الزراعي*، الى بلد صناعي يصدر منتجاته الى أسواق البلدان المتقدمة. فكان لإعتماد الحكومة سياسة التصنيع، أن حقق هذا القطاع نمواً سريعاً ومستمراً إذ بلغت نسبة مساهمته الى GDP 19,8% عام 1987 وإرتفعت الى 24,5% عام 2010. فيما إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي الى GDP من 19,9% عام 1987 الى 10,8% عام 2010. أما نسبة مساهمة قطاع التعدين فقد إتسمت بالتذبذب إذ حققت أعلى نسبة الى GDP عام 2005 بلغت 13,2%، ليصبح بذلك القطاع الصناعي القطاع الرائد لقاطرة التنمية في الاقتصاد الماليزي. أنظر الجدول (5)

جدول (5) نسبة مساهمة القطاعات السلعية الى GDP بالاسعار الجارية المبالغ: مليون رنغيت

السنوات	إجمالي GDP	القطاع الزراعي		قطاع التعدين		قطاع الصناعة	
		المبلغ	نسبة مساهمة القطاع الىGDP*	المبلغ	نسبة مساهمة القطاع الى GDP*	المبلغ	نسبة مساهمة القطاع الىGDP*
1987	81,085	16,185	%19,9	10,235	%12,6	16,058	%19,8
1990	119,081	18,120	%15,2	14,111	%11,8	28,847	%24,2
1995	222,473	28,809	%12,9	13,864	%6,2	58,684	%26,3
2000	356,401	30,647	%8,5	37,617	%10,5	109,998	%30,8
2005	543,578	44,912	%8,2	72,111	%13,2	149,754	%27,5
2010	797,327	82,614	%10,3	86,628	%10,8	195,533	%24,5

Source: Department statist Malaysian, National Accounts: p9
*تم إحتساب النسب االمئوية من قبل الباحث.

ثانياً: على مستوى بنية الإنتاج الصناعي: إتسمت عملية التخطيط للتحول بالديناميكية للانتقال من الصناعات ذات الأنشطة الإستهلاكية (بدائل الواردات) والتي إستهدفت إشباع حاجات السوق المحلية، خلال فترة الستينيات من القرن المنصرم، الى صناعات إلكترونية تتصف بكثافة العمالة، في فترة السبعينيات، وصولاً الى التركيز على الصناعات الثقيلة لغرض توسيع وتعميق القاعدة الصناعية من خلال إنشاء صناعات الحديد والصلب والسيارة القومية، ومع بداية التسعينيات بدأ التركيز على الصناعات ذات المحتوى التقاني العالي مما إنعكس على قدرة صادراته الصناعية بالدخول الى الأسواق العالمية.

* نسبة مساهمة القطاع الزراعي الى GDP بلغت55% في نهاية الستينات.(الامم المتحدة، 2014: 94).

ويرجع السبب في ذلك الى كون الصادرات الصناعية يمكن أن تكون سلع بسيطة أو صناعات لا تعدو مجرد عمليات تجهيز وتجميع دون أي تصنيع حقيقي. وبناءا"على ذلك فأن المؤشر الحقيقي الذي يتم الأخذ به في ذلك، هو نصيب الصادرات التقنية الى إجمالي الصادرات. (عبد الفضيل، مصدر سابق: 50-51 و187-188 على التوالي) أنظر الجدول (6). إذ إرتفعت نسبة المنتجات الكهربائية والإلكترونية الى إجمالي الصادرات الصناعية من 56,6% عام 1990 الى65,8% عام 2005.

جدول (6) تطور مكونات الصادرات السلعية الماليزية المبالغ: مليون رنغيت

سلة الصادرات الصناعية	1990	1995	2000	2005
غذاء	%8,3	%2,2	%1,4	%2,0
منتجات نفطية	-	-	%2,6	%3,9
منتجات خشبية	%2,9	%3,4	%2,1	%2,1
منتجات المطاط	%4,2	%3,6	%1,5	%1,6
منتجات كيميائية	%3,1	%4,2	%4,7	%6,9
منتجات كهربائية والالكترونية	%56,6	%65,7	%72,5	%65,8
معدات النقل	%4,1	%2,2	%0,9	%1,6
الملابس والمنسوجات	-	%14,3	%3,3	%2,4
إجمالي الصادرات الصناعية	46,8	147,32	317,9	429,9

المصدر: تم تركيب الجدول بالاستناد الى:

-Seventh Malaysia plan, 1996, chart 2-1,p42,1990-1995.

-Mid-Term Review of the Ninhth Malaysia plan, 2010, chart 5-2,p60,2000-2005.

ملاحظة: العلامة (-) تعني عدم توفر بيانات.

ثالثا" على مستوى التغير في هيكل الإستخدام: أن التحول الهيكلي للاقتصاد من الزراعة الى الصناعة نجم عنه، أن إنخفضت نسبة العمالة في الزراعة من 30,1% عام 1982 الى 13,1% عام 2010. فيما إرتفعت نسبة العمالة في القطاع الصناعي من 15% عام 1982 الى 17,1% عام 2010. مما يعكس نجاح عملية التخطيط بالتركيز على التنمية الصناعية في تخفيض البطالة. هذا على الرغم من الإعتماد على التقنيات التكنولوجية عالية المكون الرأسمالي والمعرفي، أنظر الجدول (2)

ومما تجدر الإشارة إليه، ان الصناعات التصديرية التي لا تعتمد المكونات المحلية قد نجحت في تقديم التدريب والتحديث لقوة العمل، بالإضافة الى بعض الأنشطة في البحث والتطوير التقاني.

رابعا" على مستوى التنمية البشرية: يوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة إقتصاد المعرفة القائم على تقنية المعلومات والاتصالات. إذ نجحت الحكومة الماليزية في تأسيس نظام تعليمي يلبي الحاجة من قوة العمل الماهرة، الى جانب مساهمته بفاعلية في التحول الاقتصادي من قطاع زراعي تقليدي الى قطاع صناعي حديث. إذ حرصت الحكومة منذ عام 1957على توفير التعليم الأساسي مجانا"لإحدى عشرة سنة. بلغ فيها دعم الحكومة الإتحادية للتعليم حوالي 20,4% من الموازنة العامة للحكومة وإرتفعت نسبة النفقات العامة على التعليم من 2,9% الى GNP عام 1960 الى 5,3% عام 1995. فكان من نتائج ذلك ان إرتفع عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة من 53% من إجمالي السكان عام 1970 الى 93,8% عام 2000. ومما تجدر الإشارة إليه، إن نظام التعليم الماليزي راعى تعدد الأعراق في البلاد، من خلال وجود نوعين من المدارس هما المدارس القومية والمدارس المحلية، وفي هذه الأخيرة يتم السماح بإستخدام لغات الأقليات الأخرى (الصينية والماليزية) الى جانب اللغة الرسمية.

وفي ظل ثورة المعلوماتية والاتصال خططت الحكومة الماليزية عام 1996 باتجاه إقامة ما يعرف بالمدارس الذكية والتي تتوفر فيها مواد دراسية تعمل على مساعدة الطلاب في تطوير مهاراتهم وإستيعاب التقنية الجديدة وتستهدف الحكومة منها، أي من المدرسة الذكية Smart school، مساعدة البلاد على الدخول في عصر المعلومات وتوفير نوعية التعليم الملائمة للبلاد في المستقبل. وعلى أساس ذلك وقعت الحكومة عقداً مع شركة مدارس تيلكوم الذكية، مشروع شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، لتنفيذ المدارس الذكية في 19 مدرسة، تبدء عام 1999 وتنتهي عام 2002. الى جانب وضع خطة تقنية شاملة عام 1996 من أهم أهدافها إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الأنترنيت في كل فصل دراسي.

إلا ان الأزمة الاقتصادية عام 1997، أدت الى تأخير إستكمال المشروع، إذ بلغت نسبة المدارس المرتبطة بشبكة الأنترنيت حوالي 90% في نهاية عام 1999. الى جانب قيام الحكومة بدعم الأبحاث العلمية في الجامعات من خلال مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، والتي تقوم بتشجيع الروابط بين الشركات والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل إستخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية. فضلاً عن المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير، والذي يعمل على رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات لغرض البحوث والتنمية والقطاع الخاص مستهدفة من ذلك خلق نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد.(للمزيد أنظر مسعد، 2008: 116-126)

وهنا تجدر الإشارة الى إن النجاح في تحقيق النمو الاقتصادي جاء إنعكاساً للاستثمار في رأس المال البشري، بالتركيز على التعليم بصورة عامة والتعليم الأساسي والفني بصورة خاصة من خلال تقديم إعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم التقنية والمجالات الفنية، كما قام القطاع الخاص بدعم المجالات التعليمية، وتم إستقدام الخبرات الأجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية إحتياجات سوق العمل المحلية، الذي أدى الى رفع مهارة قوة العمل، والتي تعد من مزايا الإقتصاد الماليزي.(عاشور وقويدر، 2008: 82-83) مما ترتب عليه أن إحتلت ماليزيا المرتبة التاسعة بين أهم ثلاثين بلد مصدر للسلع ذات التقنية العالية في العالم متفوقة بذلك على بلدان متقدمة (كندا، إيطاليا والسويد) - وفق تقرير التنمية البشرية عام 2001- مرتفع تصنيفها ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة*. (عبد الحسين، 2013: 67)

خامساً: فجوة الموارد: تمكنت ماليزيا من تحقيق معدلات إدخار مرتفعة، إذ إرتفعت نسبة الإدخار الى GNP من 30,5% عام 1990 الى 39% عام 2000 وإنخفضت الى 35,2% و33,7% للأعوام 2003 و2005 بسبب تباطؤ النمو الإقتصادي والذي يرجع لأحداث11 سبتمبر عام 2000 والحرب على العراق عام 2003 ومرض السارس. أنظر الجدول (7).

ومما تجدر الإشارة إليه، إن إرتفاع معدلات الإدخار يرجع الى إتخاذ الحكومة الماليزية تدابير لتشجيع الإدخار متمثلة بالصندوق الإئتماني، سندات كبار السن والودائع المصرفية التي بلغت نسبتها 0,6% سنوياً للفترة 2001-2002. فضلاً عن الإدخار المؤسسي والمتمثل ببرنامج الطوارئ ومجلس إدارة صندوق الحج الذي تبلغ نسبة إدخاراته 9,2% سنوياً.(Economic planning unit 2001-2005,Ibid:p40)

مما إنعكس على تعزيز قدرتها على تمويل مشاريع ضخمة عده ولاسيما بالبنى التحتية، التي كلفت الاف الملايين من عملتها المحلية، فضلاً عن إنخفاض نسبة الدين الخارجي .

جدول (7) ميزان الموارد كنسبة الى GNP

السنوات	1990	1995	2000	2003	2005
نسبة الادخار	%30,5	%35,6	%39	%35,2	%33,7
نسبة الاستثمار	%32,7	%33,2	%29	%25	%23,2
فجوة الموارد	2,2-	2,4	10,0	10,2	10,5

المصدر: تم تركيب الجدول بالاستناد الى:

-Mid-Term Review of the Seventh Malaysia Plan, table 9-2:p61.1990-1995.
-Mid-Term Review of the eith Malaysia Plan, table 3-4:p64..2000.
-Mid-Term Review of the Ninth Malaysia Plan, table 6-2: p40 . 2003-2005.

* بلغت نسبة التلاميذ في المدارس الابتدائية 97,9% وفي المدارس الثانوية 69,1 % ونسبة التلاميذ في التعليم العالي للفئة 20-24 سنة 29,7% للفترة 2001-2009 -وفق دليل التنمية البشرية لعام 2010- (الأمم المتحدة،2010: 184و 187على التوالي)

سادساً: عدالة توزيع الدخل: إرتفع دخل البوميبوترا من 1,604 ألف رنغيت عام 1995 الى 3,156 ألف رنغيت عام 2007 بزيادة قدرها2,195 ألف رنغيت. والصينيين من 2,890 ألف رنغيت الى 4,853 ألف رنغيت، اي بزيادة قدرها 1,963 ألف رنغيت. وكذلك الهنود من 2,140 ألف رنغيت الى 3,799 ألف رنغيت أي بزيادة قدرها 1,659 ألف رنغيت. أنظر الجدول (8)

جدول (8) توزيع الدخول بين الاعراق الماليزية. المبلغ: ألف رنغيت

الاعراق الماليزية	1995	1997	1999	2002	2004	2007
البوميبوترا	1,604	2,038	1,984	2,376	2,711	3,156
الصينيون	2,890	3,737	3,456	4,279	4,437	4,853
الهنود	2,140	2,896	2,702	3,044	3,456	3,799
أخرى	1,284	-	1,371	2,165	2,312	3,651
ماليزيا	2,020	-	2,472	3,011	3,249	3,686

المصدر: تم تركيب الجدول بالاستناد الى:

-Mid-Term Review of the Seventh Malaysia Plan, table 3-4:61.1995-1997

-Mid-Term Review of the Eigth Malaysia Plan, table 3-4:64.1999-2002

-Mid-Term Review of the Ninth Malaysia Plan, table 3-1:58.2004-2007.

وإنعكس ذلك على التفاوت في توزيع الدخل في ماليزيا بشكل عام، حيث إنخفض معامل جيني من 0,513 عام 1970 الى 0,441 عام 2007. مما يبين تحسن مؤشر المساواة في توزيع الدخل. أنظر الجدول (9)

جدول (9) يبين نسبة التفاوت في توزيع الدخل في ماليزيا

الاعراق الماليزية	1970	1987	1997	2003
البوميبوترا	0,466	0,447	0,448	0,430
الصينيون	0,466	0,428	0,416	0,43
الهنود	0,66	0,402	0,409	0,414
أخرى	0,667	0,663	0,555	0,546
ماليزيا	0,513	0,456	0,459	0,441

Source: National Economic Advisory Council, part one, 2009,p57, table 4

سابعاً: الحد من الفقر: إنخفضت نسبة الفقر في ماليزيا من 49,3% عام 1970 الى 3,6% عام 2007. أنظر الجدول (10)

جدول (10) يبين نسبة الفقر بين الاعراق الماليزية

الاعراق الماليزية	1970	1987	1997	2007
البوميبوترا	%64,8	%26,6	%9	%5,1
الصينيون	%26	%7,1	%1,1	%0,6
الهنود	%39,2	%9,6	%1,3	%2,5
أخرى	%44,8	%20,3	%13	%9,8
ماليزيا	%49,3	%19,4	%6,1	%3,6

Source: National Economic Advisory Council, part one, 2009,p57, table 4.

مستخلص نهائي:

نخلص من خلال ما تقدم وبالذات على مستوى المفاهيم إن التخطيط مر بمراحل من التطور المستجيب لموجبات حركة التطور للنظام الرأسمالي على مستوى المراكز أو الاطراف والميل المتضمن التخطيط على درجة عالية من المرونة والإستمرارية والشمول ومراعاة التطور المادي والتكنولوجي ودور العلم الذي تحول الى قوة منتجة. أما على مستوى التخطيط الماليزي الذي ترجع إليه أسباب ما حققته ماليزيا من نجاحات الى إنتهاج منهج التخطيط والعقلانية المتمثلة بإستخدام العوامل والسياسات الاقتصادية لا القسرية والعدوانية في إعادة هيكلة المجتمع وفي تحقيق التحوّل بإتجاه التنمية التي أخضعت الى حزمة من الأهداف المخططة القائمة على الآتي:

1. **وجود رؤية مستقبلية، ركزت القيادات السياسية المتعاقبة على أهمية خلق توجهات مستقبلية لدى أفراد المجتمع الماليزي لما يجب أن تكون عليه ماليزيا كبلد يهدف للحاق بركب العالم المتقدم دون الانشغال بالماضي.**
2. **تحييد المشاكل الخارجية، بعدم الإنحياز الى أي من المعسكرين (الاشتراكي والرأسمالي) وإقامة علاقات ودية مع أغلب البلدان بغض النظر عن أيديولوجيتها.**
3. **تحييد المشاكل الداخلية، بالتخطيط لسياسات إقتصادية وإجتماعية طويلة الأمد إعتمدت تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخول عن طريق توسيع القاعدة الإقتصادية لا عن طريق مصادرة الممتلكات.**
4. **تنمية المدخرات المحلية، بالتخطيط لتشجيع الادخار الوطني الذي كان له دور أساسي بتمويل إستثمارات القطاعين العام والخاص وتخفيض اللجوء للمديونية الخارجية.**
5. **التنمية القطاعية المرحلية المتوازنة، تم إدراك أهمية تحقيق التنوع في القطاع الزراعي لتحقيق التراكم الرأسمالي اللازم لنمو القطاع الصناعي في المراحل الأولى وعلى الرغم من الإرتكاز على القطاع الاخير كقطاع قائد للنمو الإقتصادي ولكنها لم تهمل القطاع الزراعي بإتجاه تحقيق التشابك بين أجزاء الاقتصاد الوطني، من جهة. والتخطيط لصناعات تخلق الترابطات الأمامية والخلفية، من جهة أخرى.**
6. **إستمرارية التدخل الحكومي، من خلال المزج بين التخطيط لتوجيه السياسات الاقتصادية وآليات السوق.**

الاســـتـنـتاجات

1. **إن ماليزيا لم تتعامل مع التخطيط عقائدياً وايدولوجياً كما هي الحال مع تجارب العديد من بلدان العالم النامي، بل تعاملت معه كمنهج حقيقي لتحقيق التحوّل باتجاه التنمية والإنتقال الى مجتمع صناعي متقدم.**
2. **أن إدراك الحكومة الماليزية بأن ضمان الإستقرار والإزدهار الإقتصادي على المدى طويل الأمد يتطلب إنتهاج التخطيط التنموي المتسم بفلسفة تقوم على تكامل السياسات الإقتصادية والإجتماعية، مكنها من تحقيق نمو إقتصادي مستدام مترافق بعدالة التوزيع، محققة بذلك رؤيتها في أمة موحدة وطنياً، ومزدهرة إقتصادياً.**
3. **إن التعامل مع التخطيط كمنهج بمعزل عن الايدولوجية كان وراء عدم تراجع الحكومات الماليزية المتعاقبة عن التخطيط، وكذلك عدم تغيير السياسات الإنمائية بعيدة الأمد، على الرغم من إختلاف الفلسفة السياسية للحكومات المتعاقبة.**
4. **إن إعتماد ماليزيا التخطيط لتحقيق التنمية جاء متفقاً ومتناغماً مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية مما مكنها من إحداث تحولات متسمة بالتدرجية والموضوعية والعقلانية في هياكلها الإقتصادية، وإقامة إقتصاد يرتكز على قطاع صناعي شكل قاطرة النمو الاقتصادي، محققاً التراكم الرأسمالي بالاعتماد على مصادرها الداخلية، والقيام بإستثمارات إنتاجية حققت ميزان التجاري موافق، الى جانب العمل على خلق فرص كافية للعمل، فضلاً عن التحولات الإجتماعية بالانتقال من مجتمع متخلف الى مجتمع يقوم على المعرفة.**
5. **إن ماليزيا أدركت إن تحقيق التنمية ليس رهناً بعوامل داخلية فقط، لذا عملت على جبهتين الأولى: تحقيق الإستقرار والعدالة والإنسجام الاجتماعي، والثانية: تحييد العوامل الخارجية وإقامة علاقات متوازنة تقوم على حسن الجوار وعدم إستفزاز الآخرين بسياسات تعصبية شوفونية تعطي الأفضلية لقومية أو دين على حساب الآخر.**
6. **أدركت الحكومة الماليزية إن تحييد العوامل الخارجية لايجب أن يتضمن عدم خلق الفرص المواتية لإستقدام رأس المال الاجنبي والتكنولوجيا والإستفادة منها لتحقيق التنمية وفقاً ليس لمصالح رأس المال وحده بل وباستيعاب القوانين والشروط الداخلية الموضوعية التي تحكم عملية التطور الماليزي القائمة على التصالح مع النفس والعالم الخارجي.**
7. **إدراك ماليزيا إن النجاح الاقتصادي مرتبط بشكل مفصلي بالتعليم لهذا عملت على التخطيط لنظام تعليمي يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية من قوة العمل الماهرة وكذلك التنمية الاجتماعية بمراعاة التعددية الاثنية والعرقية للمجتمع.**

التوصيات

1. ضرورة الأخذ بالتخطيط كإتجاه للتدبر والتفكير لوضع أهداف محددة متكاملة إقتصادياً وإجتماعياً لكسر فجوة التخلف والتحوّل الى إقتصاد يمتلك امكانيات التقدم.
2. إستقلالية السياسات التخطيطية عن الخطاب السياسي للحكومة فضلاً عن إستمراريتها بمعزل عن الفلسفة السياسية للحكم.
3. الأستفادة من تجربة التخطيط والتخطيط الستراتيجي الماليزية كنموذج لبلد نامي تمكن من تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالإعتماد على الأمكانات المادية والبشرية الذاتية إنطلاقاً من سياسات عقلانية تنموية ذات رؤية بعيدة الأمد تستهدف إحداث تحولات عميقة لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد ضمن الحدود الزمنية للخطة ووفق مراحل متعددة متتابعة لتنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق التنمية القطاعية المتوازنة التي تحقق التشابك بين القطاعين الزراعي والصناعي فضلاً عن تنوع هياكل هذه القطاعات بما يعمل على تحقيق ميزان تجاري موافق.
4. ضرورة التخطيط لتنمية متوازنة إقتصادياً من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص وإجتماعياً بالشراكة بين كافة إثنيات وأعراق المجتمع وبالاعتماد على سياسة النفع المشترك والابتعاد عن العدوانية والقسر.
5. ضرورة وجود فلسفة حكومية واضحة وإرادة حكومية صلبة تستطيع إختيار المنهج الوطني المستقل القائم على تهيئة الشروط الأمنية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتفاعلية لجذب الإستثمار الأجنبي وفق التوجهات الأنمائية الوطنية لما مستهدف من أنشطة إقتصادية، وبما يحقق السياسات التنموية والأهداف المخططة ويمكنها من الافادة من تلك الإستثمارات بتخفيض معدلات البطالة وتدريب الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا الى البلد. وإقامة صناعات محلية صغيرة ومتوسطة بالإستفادة من الموارد المحلية، ومضمون ترابطها وتكاملها مع الصناعات الكبيرة الحجم، وبما يعمل على توسيع السوق الداخلي ويقلل الواردات الأولية والوسيطة التي لاتزيد الناتج القومي وتعظم القيمة المضافة.
6. موائمة مخرجات التعليم مع الثورة المعرفية والمعلوماتية بالتركيز على النوع، وبالانتقال من التعليم المستند على التلقين، الى التعليم المستند على إكساب المهارات والمعرفة بما يفي بمتطلبات سوق العمل، لتخفيض معدلات البطالة بين المتعلمين، وبالاعتماد وعلى خلق إقتصاد إنتاجي يخلق ذاته ٬ فرصاً للعمل، لاخلقها عبر (سياسات) التوظيف المعوجة والتي لا تعدو أن تكون سياسات للتعطيل والافساد.
7. إهتمام البلدان النامية ولاسيما العراق بدراسة التخطيط لما يمتلكه من موارد وإمكانيات تمكنه من رسم الصورة المثلى لمجتمعه خلال مدى زمني مقبول.

المصادر العربية والاجنبية

1. ابو علي، محمد سلطان. (1985) التخطيط الاقتصادي وأساليبه، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.
2. اسماعيل، محمد صادق. (2014) التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الماليزية، ط1، القاهرة ، العربي.
3. بني حمدان، خالد محمد وادريس، وائل. (2009) الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر، عمان، دار اليازوزي العلمية.
4. برايسون، جون م. (2003) الترجمة عبد الموجود، محمد عزت.التخطيط الستراتيجي في المؤسسات العامة وغير الربحية، ط1، بيروت، مكتبة لبنان.
5. برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2010) تقرير التنمية البشرية. ط1، نيويورك.
6. برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2014) تقرير التنمية البشرية. ط1، نيويورك.
7. باولز، روجزأ و وبنز، ديفيد ك. (1994) تعريب ابراهيم ، نعمة الله نجيب. مراجعة السباخي ، محمد حمدي. التخطيط الاقتصادي على المستوى الجمعي، الرياض، دار المريخ للنشر.
8. حبيب، د. كاظم. (1974) دراسات في التخطيط الاقتصادي. ط1، بيروت. د.ن.
9. حسيب، خير الدين وآخرون.(1988) مستقبل الامة العربية التحديات والخيارات. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

10. حسين، سعد علي. (2004) تجربة التنمية الماليزية، دراسة مقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعه بغداد للحصول على درجة الدكتوراه "في الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية"
11. الحديثي، عطا الله سلمان والحسيني، اسراء كاظم(2013) «تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره»،لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد276،11-307.
12. الحمصي، محمود.(1984) خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي1960- 1980. ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
13. حميدة، عبد الرحمن. (1988) جغرافية اسيا.ط1، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر.
14. خميس، موسى يوسف. (1999) مدخل الى التخطيط . ط1، عمان ، دار الشروق.
15. الدمرداش، طلعت. (2008)التخطيط الاقتصادي في اطار آليات السوق. ط3 ، القاهرة ، دار النهضة العربية.
16. الركابي، كاظم نزار. (2004) الادارة الاستراتيجية العولمة والمنافسة.ط1، عمان، دار وائل.
17. السكارنة، بلال خلف. (2015) الستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، ط 1، عمان، دار المسيرة.
18. سعد الدين، ابراهيم وآخرون.(1983) صور المستقبل العربي، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
19. سمير العبيدي، عبد الرسول.(2008) «مهاتير محمد الانموذج والتجربة». بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 78-92.
20. عاشور، كنتوش وقويدر، أز فورين حاج.(2008) «التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها». مجلة دراسات اقليمية، العدد 4(10)، 77-99.
21. عبد الله، اسماعيل صبري.(معد) (1984) نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث.ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
22. عبد الحسين، عدنان فرحات. (2013) «دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا نموذجا». مجلة العلوم الاقتصادية. مجلد 8، عدد 320 ،53-80.
23. عبد الرحمن، اسماعيل وعريقات، حربي. (2004) مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي. ط1،عمان، دار وائل.
24. عبد الفضيل، محمود. العرب والتجربة الاسيوية. (2000).ط1، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية
25. عبد الفضيل، محمود. (1985) الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة. ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
26. عمر، حسين. (1967) التخطيط الاقتصادي، القاهرة، دار المعارف.
27. غنيم، عثمان محمد. (2008) التخطيط اسس ومباديء. ط1، عمان ، دار صفاء.
28. الفريجي، محسن عبد علي والفريجي، حميد نعمة. (2013) الادارة الستراتيجية مدخل لصناعة المستقبل. ط1.
29. فضلي، نادية فاضل عباس(2012) «بحث التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010»، مجلة دراسات دولية، العدد54، اصدار مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد،155-188.
30. قنديل، عبد الفتاح.(د.ت)اقتصاديات التخطيط:الاعتبارات النظرية-القرارات الفنية- اجراءات التخطيط. الفجالة. مكتبة غريب.
31. كبه، ابراهيم. (2005) دراسات في تأريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي. الجزء الاول.ط2، بغداد، دار الشؤون الثقافية.
32. محمصاني، عبد الحفيظ. (1964) اتحاد ماليزيا. بيروت، دار العاصمة.
33. محمد، مهاتير. (2004) موسوعة مهاتير محمد- المجلد الثالث- ط1، القاهرة، دار الكتاب المصري. بيروت، دار الكتاب اللبناني، ماليزيا، دار الكتاب. كوالالمبور، دار الفكر.

34. محمد، مهاتير. (2014) طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات مهاتير محمد .ط1، ترجمة الايوبي، امير، بيروت، الشبكة العربية للابحاث والنشر.
35. مرسي، فؤاد. (1982) التخلف والتنمية دراسات في التطور الاقتصادي.ط1، بيروت، دار الوحدة.
36. مرسي، فؤاد. (1990) الرأسمالية تجدد نفسها. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
37. مسعد، محي محمد. (2008.) عولمة الاقتصاد في الميزان:الايجابيات والسلبيات، المكتب الجامعي الحديث.
38. مشورب، ابراهيم. (2009) التخلف والتنمية/ دراسات اقتصادية.ط2، بيروت، دار المنهل، بيروت.
39. محيي الدين، عمرو. (1975) التخطيط الاقتصادي.بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
40. معروف، هوشيار. (2009) التخطيط الاستراتيجي. ط1، عمان، دار وائل.
41. هل، شارلز وجونز، جاريث. (2008) الادارة الستراتيجية مدخل متكامل. تعريب عبد المتعال، محمد سيد احمد عبد وبسيوني، اسماعيل علي، الرياض، دار المريخ.
42. يوسف، ناصر. (2010) دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

43. **National economic advisory council.(2009), New economic model for Malaysia, part one.putrajaya,3-193. from https:// www.neac.gov.**
44. **Desai, S.S.M . & Bhalerao, Nirmal.D.(1986)Economic planning and Policy. First edition, Himalaya Publishing House.**
45. **Economic planning unit, prime minister department Malaysia.(2001) Eighth Malaysia plan 2001-2005. Kuala Lumpur. from http://www.epu.gov.**
46. **Economic planning unit,prime minister department Malaysia. (1965) First plan Malaysian 1966-1970. Kuala Lumpur. from http://www.epu.gov.**
47. **Economic planning unit,prime minister department Malaysia.(2001) Thrid outline perspective plan Malaysian2001-2010. Kuala Lumpur. from http://www.epu.gov.**
48. **Economic planning unit, prime minister department Malaysia. (n.d),Term–review of the seventh Malaysia plan. Kuala Lumpur. from http://www.epu.gov.**
49. **Economic planning unit, prime minister department Malaysia.(2008),Term – review of the ninth Malaysia plan. Kuala Lumpur. from http://www.epu.gov.**
50. **Economic planning unit, prime minister department Malaysia.(2003) Term – review of the eight Malaysia plan. Kuala Lumpur. from http://www.epu.gov.**
51. **Economic planning unit, prime minister department Malaysia.(n.d) Second outline perspective plan 1991-2000. Kuala Lumpur. from http://www.epu.gov.**
52. **Economic planning unit, prime minister department Malaysia.(2006),Ninth Malaysia plan 2006-2010. Kuala Lumpur. from http://www.epu.gov.**
53. **Economic planning unit, prime minister department Malaysia.(1996) Seventh Malaysia plan 1996-2000. Kuala Lumpur. from http://www.epu.gov.**

Relationship Causality between Curriculum Planning and Development search Analytic Experience Malaysian

Abstrac:

The relationship between planning and development, gaining shape and nature through the role of planning in subjecting the process of change and transformation economic conditions to put another more advanced by adoption of curriculum planning to determine lines landmarks the conduct of the scheduled time to the process of change and transformation according to the government's vision and philosophy toward the transition from an economic and social situation retarded to the economic and social situation else. It allows making the growth process continues, It can show the relationship by studying the experiences entire peoples for various historical stages the evolution of the different levels of planning and not selected for the Malaysian experience in development it is an attempt to prove the importance of planning were any level and any regulations were under which, as far as what an attempt to identify and prove relationship between planning and development that rise to the ranks of a causal relationship, and not a relationship interactive and contextual some interested and economic thinkers also believed. I realized where successive Malaysian governments as it seeks to promote independence and to promote national unity and development and enter into modernity, the need to pursue a planning identify trends and itineraries community desired according to a development approach time scheduler set trends the goals of progress long and medium – term within potential physical, financial and human resources available updated developmental shifts on the economic and social levels. Economic the transformation of economic structure the first economy to the industrial economy diversified and advanced technology, It enabled it to diversify its exports, thereby achieving the diversity of the sources of national income and a global economy able to compete. Beside redistribution of wealth and income among the multiracial and multi-ethnic society using sustainable economic growth without resorting to confiscate the wealth of coercive methods, and the reduction of poverty rates between members of society through provide opportunities for productive and seek to acquire skills by moving in education from indoctrination to technical education processions requirements the product of the labor market , social.

Key word: **planning development- economic transformation- Indicative Planning- Strategic planning- Malaysian economy- equitable income distribution.**